تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية

ما هي الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة؟

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية

ما هي الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة؟

نسرين سلطي[1] وجوان حداد[2]

أيلول/سبتمبر 2021

1 أستاذة معاونة في علم الاقتصاد، في الجامعة الأمريكية ببيروت وباحث مشارك في منتدى البحوث الاقتصادية.
2 مرشحة دكتوراه، قسم الاقتصاد في جامعة أوتاوا.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السويد Sverige

من الشعب الياباني
From the People of Japan

كلّف المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية كلا من نسرين سلطي وجوان حداد لإعداد هذا التقرير. قام فريق التمكين الاقتصادي للمرأة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للدول العربية وفرق العمل الوطنية في المنطقة من التحقق من ضمان جودة هذا التقرير ومراجعته. وقد قام كلا من مجدي بركات ورودي ديراني وجورجيو قاعي بالمساعدة في إجراء البحث وقام بالتصميم الجرافيكي فرح هشام في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

تم إعداد هذا التقرير بدعم من مشروع "الإدارة المستجيبة قضايا النوع الاجتماعي والاستجابة لجائحة كوفيد-19 في منطقة الدول العربية: من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التعافي والقدرة على التأقلم" الممول من حكومة اليابان، وبدعم من البرنامج المشترك لمنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة "تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين" والممول من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).

التسميات المنشورة في التقرير لا تعبرعن رأي أي من كان من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021. جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مقدمة 6

رسم خرائط استجابة السياسات بعد انقضاء ستة أشهر من الجائحة 7

المنهجية 7

الاستنتاجات 8

التنوع في حجم الاستجابة 8

الاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي 9

الأثر المتوقع على التمكين الاقتصادي للمرأة 16

الأثر لكل محور 16

النتائج حول سوق عمل المرأة 16

الحماية الاجتماعية 18

الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة 19

الأمن الغذائي 21

عقدة محورية ناشئة 21

تحقيق الأهداف الوطنية لمعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة 23

سبل المضي قدماً: نحو الوفاء وتجاوز الالتزامات بالنهوض بالمساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة (GEEW) 25

الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 25

سن قوانين المشتريات المراعية للنوع الاجتماعي 26

وضع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي 26

القيود والمحددات 27

المراجع 28

المرفق 1: الإجراءات المتوسطة الأجل 35

داخل الملف المالي: إعادة مواءمة الاستثمارات 35

دفع الملف المالي للأمام: توسيع نطاق المجال المالي 35

المرفق 2: الوظائف الناشئة بواسطة الإنفاق التحفيزي للمرأة 37

الملخص التنفيذي

يكمن الهدف من هذا التقييم الإقليمي في التركيز على آثار استجابة الاقتصاد الكلي المترتبة على جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. ويحدد هذا الاستعراض الإقليمي الاتجاهات وأولويات السياسات السائدة في مختلف مجالات التدخلات وينظر في الآثار المحتملة للاستجابات والاستثمارات غير المستجيبة للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي [بشكل واسع] خلال فترة الستة أشهر الأولى للجائحة. يتم تقدير الأثر المبني على النوع الاجتماعي لهذه التدخلات مع التركيز على نتائج سوق العمل وسبل العيش. البلدان المشمولة في هذا التقرير هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، العراق، الكويت، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن، تونس، سوريا، عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر.

تم جمع البيانات بشأن حزم سياسات الاستجابة وتصنيفها إلى أربعة ركائز أساسية للتدخلات من أجل استعراض سياسات استجابة الاقتصاد الكلي الإقليمي حتى أواخر شهر آب/أغسطس 2020، وهي: أ) العمالة والنشاط الاقتصادي، ب) الحماية الاجتماعية، ت) الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة، وث) الأمن الغذائي. صُنفت السياسات العامة من حيث الاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي مقابل الاستجابات غير الملتفتة للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي.

الاستنتاجات الرئيسية:

- بينما هناك تنوع مفرط في حجم الاستجابة الا أن هنالك تشابه في تكوين تلك الاستجابات.
- أقل من 5٪ من الإنفاق في الاستجابة لكوفيد-19 في المنطقة العربية هو مراع للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي.
- أنفق ما يقارب 90٪ من مجموعة الحوافز الإقليمية على حماية العمالة والنشاط الاقتصادي وجاء 6٪ فقط من هذا الإنفاق يراعي للاعتبارات المبنية على النوع الاجتماعي. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الإنفاق التحفيزي الكبير ما يقارب 20 مليون وظيفة في المنطقة. تستفيد النساء من ما نسبته 8٪ من الوظائف المتوفرة خلال الإنفاق التحفيزي، بينما تتحمل ما نسبته 41٪ من فقدان الوظائف.
- تُشكل الاستثمارات في الحماية الاجتماعية ما نسبته 3٪ من إجمالي الإنفاق في الاستجابة لكوفيد-19 في المنطقة العربية.
- يعد التنوع في الانفاق واسع النطاق ويتركز معظمه على خطط المساعدة الاجتماعية، وتشكل ميزانية سياسات الحماية الاجتماعية المستهدفة للمرأة بشكل واضح حصة ضئيلة من الإنفاق على الاستجابة لكوفيد-19.
- على الصعيد الإقليمي، يمثل الإنفاق على الهياكل والبنى الاجتماعية ما نسبته 6٪ من إجمالي إنفاق المنطقة على إجمالي التدخلات.
- اعتمد العديد من البلدان سياسات إضافية أو موسعة للحماية من العنف ضد المرأة، بطريقة أو بأخرى. ولكن خصصت معظم هذه البلدان ميزانية صغيرة لهذه السياسات.
- اتخذت معظم التدخلات لحماية الأمن الغذائي شكل توزيع مساعدات عينية لمرة واحدة أو مبلغ إضافي لبرامج التحويلات النقدية القائمة.

تم اقتراح عدد من التوصيات لإعادة الاقتصادات إلى المسار الصحيح استناداً إلى مجموعة أدلة عالمية بشأن فعالية السياسات والعائدات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة. كذلك، يتم تحديد التدخلات المقترحة على أساس قدرتها على النهوض بالبلدان كي تحقق أهدافها الوطنية واستعادة بعض من الخسائر الناتجة عن الأزمة، وأيضاً معالجة العديد من الاختلالات السابقة للأزمة، إلى جانب قابليتها للتنفيذ حتى في إطار الميزانيات القائمة للإنفاق على التعافي الاقتصادي وذلك من خلال إعادة التخصيص وإعادة ترتيب الأولويات.

مقدمة

يتوقع تقرير تشرين الأول/أكتوبر لآفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا ووسط آسيا(IMF) انكماشاً في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بنسبة 5٪ في عام 2020 وبنسبة 7.6٪ للبلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC). وتقدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الخسائر الاقتصادية المتصلة بالجائحة في العالم العربي بنسبة 5.7٪ أو بـ 153 مليار دولاراً. وفيما تعاني كافة مناطق العالم من انكماش اقتصادي سريع وحروب ونزاعات ونزوح، يجعل شح المياه[3] وتراجع أسعار النفط اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص أكثر تأثرًا بالأزمات العالمية والاضطرابات الناجمة عن الجائحة. لا يتقاسم الجميع هذه الخسارة الاقتصادية بالتساوي، ويرجح أن تتحمل بعض الفئات عبئاً أثقل من الآخرين، ولهذا دفعت هذه الخسائر الحكومات إلى الاستجابة بتدابير طموحة لتنشيط الاقتصاد ووضع سياسات ضريبية وقائية وتدخلات واسعة النطاق في الاقتصاد الكلي، ولهذه السياسات أيضاً آثار متفاوتة على هذه الفئات المختلفة.

وحيث ان كلا من تأثر النساء والرجال بالجائحة وطرق الاستجابة لها، الا أنه يجب تحليل الآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي بدقة وأخذها في الاعتبار كي تكون الاستجابة والجهود المبذولة لاستعادة الحياة الطبيعية أكثر فاعلية. تظهر البحوث أن النساء أكثر عرضة بشكل خاص للآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة بشكل مباشر وغير مباشر. يتناول هذا التقرير الآثار المحتملة لخطط الاستجابة غير المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والاستثمارات في مجال الاقتصاد الكلي خلال فترة الستة أشهر الأولى من الجائحة.[4] ويركز التقييم على البيانات والاستجابات واحتياجات التعافي للمرأة بشكل خاص، ويسعى إلى دعم صانعي السياسات في تحديد واستدامة الاستثمارات التي تضمن تحقيق الأولويات المتعلقة بنهوض المرأة في غضون المواعيد المحددة في مختلف الخطط الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي غياب تقييم عبء الجائحة المبني على النوع الاجتماعي وتحديد استثمارات تصحيحية ووقائية، ستبقى الأهداف الوطنية للنهوض بالمرأة غير ملباة إلى حد بعيد، ويرجح أن يستمر التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي لفترة طويلة.

يبدأ التقرير باستعراض إقليمي للاستجابة على صعيد الاقتصاد الكلي حتى نهاية شهر آب/أغسطس من عام 2020. وتم جمع البيانات بشأن مجموعة الحزم التحفيزية من عدد من أنظمة التتبع وقواعد البيانات ومصادر بيانات حكومية وطنية، وتم تصنيفها إلى أربعة ركائز رئيسية للتدخلات: العمالة والنشاط الاقتصادي، الحماية الاجتماعية، الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة، والأمن الغذائي. لا تستبعد هذه الركائز بعضها بعضاً، لكنها تشمل الإنفاق الإجمالي على الاستجابة المحدد في قواعد البيانات. يسلط استخدام هذا التصنيف الضوء على الأولويات الأساسية للحكومات الإقليمية وشكل التعافي الاقتصادي المرجح.

واستناداً إلى حجم ونوع التدخلات، يسعى الاستعراض إلى تحديد الاتجاهات السائدة والأولويات الضريبية من بين هذه الركائز الأربعة، والتي يقدر القسم التالي من هذا التقرير أثرها على المرأة. ويرسم القسم الأخير طريق المضي قدماً للحكومات العربية من خلال اقتراح مبادئ للتخصيص من ضمن الملف المالي تراعي تفاصيل التكاليف الاقتصادية التي فرضتها الجائحة. كذلك، يوفر هذا القسم مبادئ توجيهية وتوصيات للدول العربية لتحقيق أهدافها وأولوياتها الوطنية المتصلة بالنوع الاجتماعي. وأخيراً، يقترح القسم إصلاحات مالية تدفع بالملفات المالية للأمام على كل من المدى المتوسط والطويل.

3 أدت سياسات مكافحة الأمراض إلى زيادة الطلب على الماء وسلطت الضوء على مشاكل رداءة نوعية المياه والهياكل السياسية الضعيفة للمياه وأوجه اللامساواة الكبيرة في الحصول على المياه.

4 بينما يرسم هذا التقرير خريطة استجابة الحكومات على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية فقط، غير أنه يعترف بالدور الذي تؤديه البنوك الخاصة والمؤسسات المالية إلى جانب سياسات وممارسات القطاع الخاص.

رسم خرائط استجابة السياسات بعد انقضاء ستة أشهر من الجائحة

المنهجية

نستعرض كافة استجابات الحكومات في العالم العربي على صعيد الاقتصاد الكلي التي تتضمن إنفاقاً مالياً وسياسات ضريبية ورسوم وإعفاءات، وإعانات، ومخصصات عينية وتسهيلات ائتمانية حتى نهاية شهر آب/أغسطس 2020. وقد وفرت الدراسة الاستقصائية قاعدة بيانات لتدخلات سياسات الاقتصاد الكلي المعدة بواسطة أنظمة تتبع عالمية ولوحات بيانات لمتابعة سياسات الاستجابة لكوفيد-19. تم جمع السياسات من مرصد الاستجابة العالمية لكوفيد-19 المعني بالنوع الاجتماعي الذي أطلقته كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنظمة تتبع صندوق النقد الدولي لسياسة الاستجابة لكوفيد-19. استكملت البيانات وقورنت مع أنظمة تتبع الإسكوا للحوافز بشأن كوفيد- 19، وقاعدة البيانات العالمية بشأن الحماية الاجتماعية والاستجابة الوظيفية بشأن كوفيد-19 للبنك الدولي، أنظمة تتبع أكسفورد لاستجابة الحكومة لكوفيد-19، لوحة بيانات تتبع المركز الدولي للنمو لسياسة الاستجابة لكوفيد-19، و وأنظمة تتبع جامعة يال للاستجابة المالية.

يشمل التقرير البلدان التي تم اختيار السياسات فيها وهي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا،[5] تونس، الإمارات العربية المتحدة و اليمن.[6]

تُصنف هذه الاستجابات إلى الركائز الأربعة استناداً على أهدافها العامة كما يلي:

أ. **العمالة والنشاط الاقتصادي** الذي يتضمن سياسات تهدف إلى حماية فرص العمل والحفاظ عليها وايجادها من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصحاب العمل، إلى جانب العاملين والعاملات لحسابهم الخاص. كما تتخذ شكل خطط تأجيل سداد القروض، الائتمان المنخفض التكلفة، الإعفاء أو التأجيل الضريبي، تعليق رسوم ومساهمات صاحب العمل في الضمان الاجتماعي.

ب. **الحماية الاجتماعية** التي تتضمن دعم المستفيدين والمستفيدات من برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، بما في ذلك العاملين والعاملات، المهنيين والمعنيات، المتقاعدين والمتقاعدات ومن يعولون، إلى جانب دعم المستفيدين والمستفيدات من برامج التأمين الاجتماعي غير القائمة على الاشتراكات، مثل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة والمساهمات العينية. كما تتضمن إعانات وإعفاءات من الرسوم وخطط إرجاء سداد القروض للمستهلكين.

ت. **الهياكل والبنى الأساسية الاجتماعية والخدمات العامة** التي تشتمل على رأس المال والإمدادات ودعم الهياكل الأساسية[7] للتعليم والصحة، بما في ذلك كلّ من الصحة العقلية والجسدية، إلى جانب برامج التوعية والحماية والمساعدة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات عامة أخرى.

ث. **الأمن الغذائي** الذي يشتمل على برامج عينية ونقدية وقسائم للمساعدات الغذائية.

يُعد تصنيف هذه الركائز الأربعة قريب من التصنيف المستخدم في المرصد العالمي لكلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويكمن الفرق بالتصنيف المستخدم هنا في معالجته للأمن الغذائي كركيزة منفصلة للتدخلات، وفي إدراج السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في ركيزة الهياكل الاجتماعية الأساسية الأوسع نطاقاً. كما أن التصنيف قريب من التصنيف المستخدم من أدوات السياسات التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية للتدخل المالي على أساس النوع الاجتماعي.

5 تضمنت قواعد البيانات العالمية معلومات عن سياستين أدخلتهما الحكومة السورية استجابة لكوفيد-19، لكن لم يتسن العثور على أي معلومات بشأن الإنفاق المتصل بهذه المبادرات. نتيجة لذلك، حُذفت سوريا من عرض ومناقشة الاستنتاجات المتعلقة بميزانيات الإنفاق.

6 لم تتضمن أي من قواعد البيانات أي سجلات عن أي سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي التي تبنتها حكومة اليمن، لذا تشكل اليمن جزءاً من هذه الورقة، غير أنها لا تظهر في أي نتائج أو تحليلات.

7 تصنف السياسات التي تدعم العاملين والعاملات في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم في الركيزة الأولى وذلك كي نتمكن من التركيز على آثار التدخلات بشأن التوظيف، لا سيما للعاملات اللواتي غالباً ما يتركزن في هذين القطاعين.

كذلك استخرجت البيانات وفقًا لحجم كل سياسة[8] من أجل تحديد مجالات التقارب وركائز أولويات حكومات المن أجل تحديد مجالات التقارب ومحاور أولويات حكومات المنطقة. ونظراً إلى أن بعض البيانات حول حجم السياسات المستخرجة من أنظمة التتبع مفقودة، يحتمل أن تكون الاستنتاجات الواردة أدناه مقتصرة في الإبلاغ عن حجم إنفاق حكومات المنطقة. ولكن يشمل التحليل التدخلات الواسعة النطاق، وبالتالي توفر النتائج بعض المؤشرات بشأن الحجم النسبي وتكوين وتركيز استجابات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك، تحليل سجلات الدراسة الاستقصائية حول كونها مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد صُنفت السياسات على أنها مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ولا تستهدف المرأة فقط، بل عندما تمنح الأولوية للمستفيدات أو تتبعهن بشكل واضح، أو تركز على القطاعات التي تهيمن عليها المرأة أو الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة.

8 بعض البيانات المتعلقة بحجم التدخل مفقودة بالنسبة للكثير من السياسات المستخرجة من مختلف أنظمة التتبع وقواعد البيانات. بينما البيانات عن الميزانية والإنفاق على التدخلات يمكن استخراجها من مصادر أخرى (مواقع حكومية، تقارير إعلامية ، إلخ ...) ، لهذه تمت إضافتها إلى مجموعة البيانات.

الاستنتاجات

التنوّع في حجم الاستجابة

يظهر الرسم 1 خريطة المنطقة والتي تعرض الاستنتاجات بشأن الإنفاق في استجابة الحكومات العربية لكوفيد-19 وحجمها بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي وتركيبه في مختلف الركائز. ثمة تفاوت كبير في مستوى الإنفاق في مختلف البلدان في المنطقة بالقيمة المطلقة والنسبية على حد سواء. مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، وقد بلغ متوسط الإنفاق التحفيزي 10.2٪، لكن تراوح بين نسبة 0.4٪ في العراق و31.7٪ في البحرين. ويميل الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأن يكون مرتفعاً في المغرب وفي الدول الصغيرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (باستثناء الكويت)، ومنخفضاً بشكل خاص في العراق وليبيا ولبنان. وتظهر كل دائرة الحجم النسبي للإنفاق العام كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر تقسيمها تكوين الإنفاق عبر الركائز الأربعة.

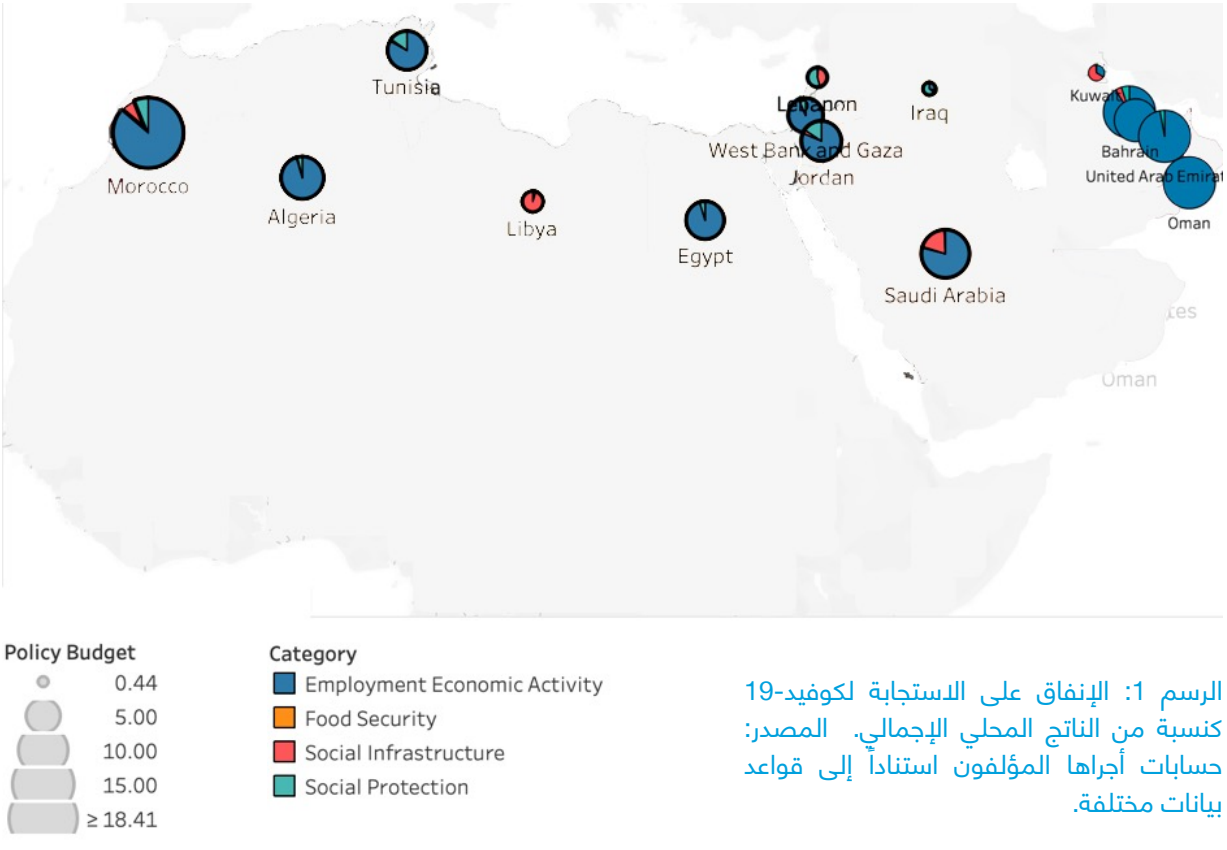

الرسم 1: الإنفاق على الاستجابة لكوفيد-19 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: حسابات أجراها المؤلفون استناداً إلى قواعد بيانات مختلفة.

تُعرض الاستنتاجات ايضاً عددياً في الجدول 1 حيث يظهر العمود الأول الحجم الإجمالي للتدخلات وتظهر العواميد الباقية حجم التدخلات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لكل ركيزة بشكل منفصل.

الجدول 1: إجمالي إنفاق التدخلات والإنفاق على لكل ركيزة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى مصادر مختلفة.

Country	Total spending	Employment Economic Activity	Food Security	Social Infrastructure	Social Protection
Algeria	11186679808	6		0.056547757	0.240333721
Bahrain	11970158592	28.89814758		1.245453596	1.565430522
Egypt	12670407680	4.815667152			0.234316215
Iraq	976129600	0.129794836	0.004739251	0.018733274	0.282114148
Jordan	2370979584	4.565443039		0.168112693	0.880873561
Kuwait	2457464832	0.588959396		1.137980103	0.020901721
Lebanon	665346048		0.021081036	0.517302215	0.636309624
Libya	665760000	0.066418529		1.310256362	
Morocco	21699999744	15.86089897		1.41560638	1.12892282
Oman	20800000000	26.23612595			
Qatar	23767216128	12.41756344			
Saudi Arabia	65499127808	6.583289623	0.067648619	1.613477468	0.063509218
Tunisia	211572096	4.399297714		0.090293452	0.806551337
United Arab Emirates	1.02255E+11	23.97225571			0.715137601
West Bank and Gaza	605750208	3.873975277	0.007352941		0.261969924

أُنفق ما نسبته 90٪ من إجمالي الإنفاق في المنطقة استجابة للجائحة على حماية العمالة والنشاط الاقتصادي. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الحال بلغت نسبة الإنفاق على العمالة والنشاط الاقتصادي 69٪ من إجمالي الإنفاق. وبالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، ركز الإنفاق بأغلبية ساحقة على هذه الركيزة: بالنسبة لـ11 بلداً من أصل 15، بلغ الإنفاق على العمالة والنشاط الاقتصادي ما نسبته 80٪ من إجمالي الإنفاق على الاستجابة للجائحة.

حلت الهياكل الأساسية الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 16٪ من معدل مجموع إنفاق البلدان. ويمثل الإنفاق في ليبيا على الهياكل والبنى الأساسية الاجتماعية والإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على كوفيد-19 ما يقارب (95٪)، ونسبة كبيرة من ميزانية الكويت (65٪) والمملكة العربية السعودية (19٪). كما خصصت لبنان أيضاً حصة كبيرة (44٪) من إنفاقها على كوفيد-19 على الهياكل والبنى الأساسية الاجتماعية. أما فيما يتعلق بجميع البلدان الأخرى في المنطقة لا تتعدى حصة ميزانية التدخلات بشأن هذه الركيزة ما يقارب 5٪.

تمثل حصة الحماية الاجتماعية في المتوسط ما نسبته 14٪ من إجمالي الإنفاق وتشكل الجزء الأكبر من الاستجابة لكوفيد-19 في العراق (65٪) و(54٪) في لبنان، لكنها تحصل على أقل من 10٪ من الميزانية في 11 بلداً من أصل 15.

الاستجابة المراعية للنوع الاجتماعي

تظهر المنطقة ايضاً تغيراً كبيراً في قوة وشدة سياسات الاستجابة. ويظهر الرسم 2 إحصاءًا أولياً للسياسات المجمعة من أنظمة التتبع، كما يظهر أيضاً نصيب كل ركيزة من السياسات المراعية للنوع الاجتماعي.[9] وتظهر البيانات، أن كل بلد في هذه الدراسة وضع ما يقارب سياسة واحدة مراعية للنوع الاجتماعي في فترة الأشهر الستة الأولى للجائحة، باستثناء ليبيا وعمان وقطر. وكان النصيب الأكبر للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في كل من مصر، لبنان، المغرب، فلسطين وسوريا.

9 تُصنف السياسات أو التدخلات في هذا التقرير على أنها "مراعية للنوع الاجتماعي" في حال تستهدف المرأة بوضوح أو أنها تسعى إلى حماية التوظيف والنشاط الاقتصادي في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة.

الرسم 2: عدد السياسات لكل ركيزة لكل بلد (العمالة والنشاط الاقتصادي (EEA)، الحماية الاجتماعية (SP)، الأمن الغذائي (FS)، الهياكل الأساسية الاجتماعية (SI). المصدر: حسابات المؤلفين من مختلف قواعد البيانات وأنظمة التتبع.

بالنظر عن كَثَب إلى نوع السياسات المراعية للنوع الاجتماعي يوضح التقرير أن العديد من التدخلات تتمثل في إنشاء خط ساخن للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة ومساعدة الضحايا، أو حملات لرفع الوعي بشأن العنف ضد المرأة. بالرغم من أن هنالك أهمية قصوى لهذه السياسات، كونها تساعد في تحقيق أهداف الدول العربية الوطنية للمرأة، الا أنه لديها ميزانيات متدنية عادة عند مقارنتها ببرامج استجابة أخرى لكوفيد-19. كما أن معظم الإنفاق على العمالة والنشاط الاقتصادي والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي التي تمثل الركائز التي تشكل بنود الإنفاق الكبرى هي غير مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويشير الكم الهائل للسياسات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي إلى أهمية اعتماد منظور النوع الاجتماعي في صنع السياسات. من الممكن أن يوفر هذا العدد من السياسات كما هو الحال في معظم دول المنطقة، الغطاء حول ضعف الدول في الالتزام بتخصيص موارد كبيرة للمزيد من التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي. وفي غياب أي التزام لدعم السياسات المراعية للنوع الاجتماعي بتوفير ميزانيات تتناسب مع ما يهدد المساواة بين الجنسين، سيبقى التقدم لتحقيق الأهداف الوطنية بشأن تمكين المرأة بعيد المنال.

لتوضيح التعارض بين الرغبة بوضع سياسات مراعية للنوع الاجتماعي والرغبة في استثمار المال في هذه السياسات، يظهر الرسم 3 و4 الإنفاق للفرد الواحد لكل بلد (بالدولار الأمريكي) على كل من الركائز، إلى جانب ميزانية التدخلات لكل ركيزة نحو تحقيق السياسات المراعية للنوع الاجتماعي.[10]

هذا الحجم الاستجابات للسياسات لكل فرد بالدولار (بما في ذلك كلا من التدخلات ذات الحساسية للنوع الاجتماعي وتلك غير الملتفتة لاعتبارات النوع الاجتماعي). تبين النسب الواردة في الرسم 3 الحصة من الإنفاق بالدولار لكل فرد والمراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي، حينما تجيز قاعدة البيانات تعقب التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي.[11] وفي باقي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يواكب هذا الحجم في الإنفاق الأردن وفلسطين فقط.

10 تجدر الإشارة، كما ورد في القسم السابق، إلى ان حجم التدخلات في ما يتعلق بالميزانية أو الإنفاق مفقود للعديد من المدخلات في أنظمة التتبع وقواعد البيانات. فيما يتعلق بالتدخلات ذات البيانات المفقودة، أرفقنا بيانات الميزانية حيث تم التمكن من الحصول على المعلومات من مصادر بديلة.

11 هذا الحجم بالدولار للاستجابات للسياسات لكل فرد (بما في ذلك كلا التدخلات ذات الحساسية للنوع الاجتماعي وتلك غير الملتفتة للاعتبارات الجنسانية). تبين النسب الواردة في الرسم 3 الحصة من الإنفاق بالدولار لكل فرد والمراعي للاعتبارات الجنسانية حيثما تجيز قاعدة البيانات تعقب التدخلات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

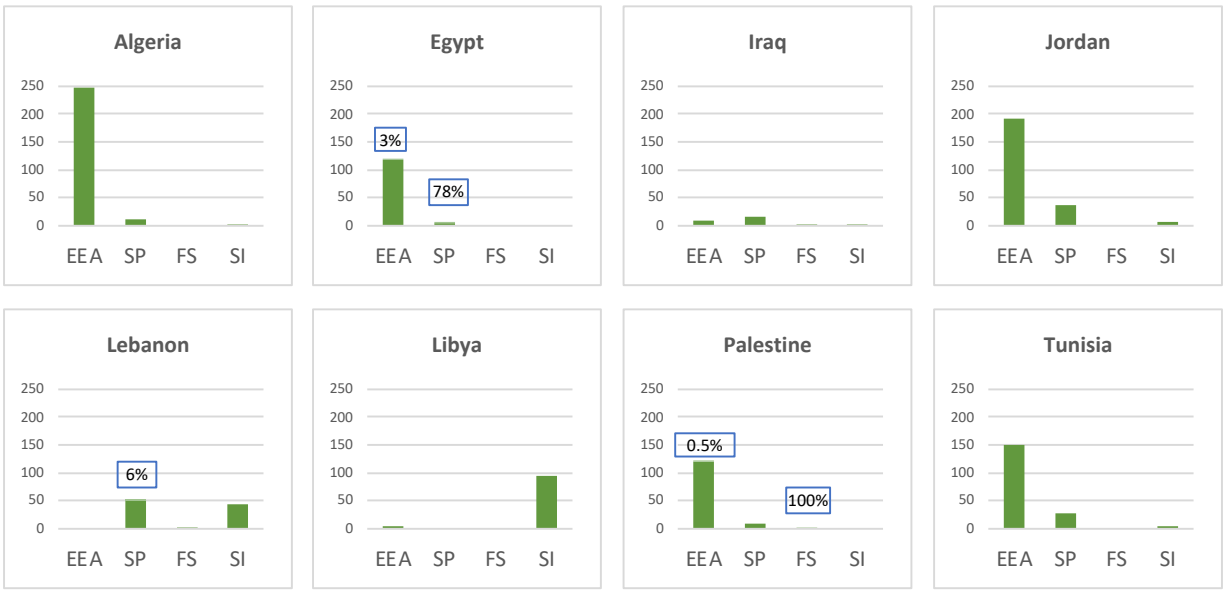

الرسم 3: الإنفاق لكل فرد (بسعر الدولار الأمريكي الحالي) لكل ركيزة للبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي (العمالة والنشاط الاقتصادي (EEA)، الحماية الاجتماعية (SP)، الأمن الغذائي (FS)، الهياكل الأساسية الاجتماعية (SI)). وتُعرض حصة الإنفاق لكل ركيزة عندما يكون هناك إنفاق على التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي. المصدر: حسابات المؤلفين من قواعد بيانات وأنظمة التتبع المختلفة.

يشير الرسم ايضاً، الى أن قاعدة البيانات تمكنت من تسجيل قيمة الإنفاق للتدخلات المراعية للنوع الاجتماعي، إلى حصة الإنفاق لكل فرد المراعية للنوع الاجتماعي. وكما يظهر في الرسم، أن الإنفاق على السياسات المراعية للنوع الاجتماعي ضئيلة فلا تكاد تذكر على أحسن تقدير، أو غير موجودة في أسوأ الأحوال. والاستثناء الوحيد في هذا الاتجاه هي المغرب مجدداً (أنظر المربع 1). أنفقت بعض البلدان على تدخلات مراعية للنوع الاجتماعي: حيث أدخلت برامج ائتمان بتكلفة منخفضة للمنشآت والصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر وفلسطين، البعض منها مخصص بأعداد واضحة تقودها المرأة ليتم استهدافها (أنظر المربع 2 بشأن مصر)، وجاء حجم هذه البرامج بسيطاً جداً.

واستهدف في مصر ولبنان وفلسطين بعض مبادرات الإنفاق على الحماية الاجتماعية، لا سيما برامج التحويلات النقدية وعينية مشروطة وغير مشروطة، الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة (أنظر المربع 2 بشأن مصر). لكن وبما أن ركيزة الحماية الاجتماعية هي ممولة بشكل متواضع مقارنة مع ركيزة العمالة والنشاط الاقتصادي، تتضمن السياسات المستهدفة المرأة بوضوح حصة ضئيلة من الإنفاق العام للاستجابة لكوفيد-19، عند مقارنة هذه السياسات مع الحجم العام للتدخلات.

المربع 1.

تدخلات قوية: حالة المغرب

بعيدا عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **فاق الإنفاق في المغرب للاستجابة لكوفيد – 19** لكل فرد الإنفاق في البلدان الأخرى بشكل كبير في المنطقة: يشكل الإنفاق في المغرب 595 دولاراً للفرد ضعف الإنفاق مقارنة بالدولة التي تليها في هذا الشأن وهي الجزائر التي بلغ الإنفاق بها 260 دولاراً لكل فرد. حتى مع المقارنة مع مجلس تعاون الدول الخليجية العربية، وعند قياس الإنفاق مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، أنفق المغرب نسبياً أكثر من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر. فكيف تمكنت من إدارة هذه العملية الواسعة؟

فرز مصادر تمويل متعددة:

- إنشاء الصندوق الخاص لإدارة الجائحة المستفيد من مساهمات محلية من ميزانية الدولة المركزية (بما في ذلك إصدار أحكام للسماح بإنفاق خارج عن الميزانية)، ومن إدارات إقليمية ومن المقاطعات، **إلى جانب شركات** وأفراد في القطاع الخاص
- نجحت السلطات المغربية في تأمين التمويل من مساهمين متعددي الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية
- كما استخدم المغرب **حقه في السحب الخاص** للاستفادة من كافة المصادر المتوفرة من صندوق النقد الدولي من خلال اخط التمويل الوقائي والسيولة

- الإقراض كإنفاق
  - اتخذ القدر الأكبر من النفقات شكل قروض للقطاع الإنتاجي وليس منحاً أو إعانات أو مشتريات
  - وبالتوازي، أرجأت الدولة تاريخ استحقاق الرسوم والضرائب والفواتير والمساهمات للضمان الاجتماعي لكلا من الأفراد وأصحاب العمل
  - كما جرى تعليق تسديد الفوائد على القروض التجارية وقروض المستهلكين

كما أن **حصة الإنفاق المراعي للنوع الاجتماعي** كانت أقل من الحصة المنفقة في بلدان أخرى وقد بلغت 307 دولار لكل شخص وتم انفاقها على التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي. وكان الإنفاق للاستجابة لكوفيد-19 واضحاً بشأن إدماج المرأة بين المستفيدين من بعض التدخلات المالية الكبيرة المستهدفة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ كما أتاح تركيز الدعم القطاعي للتدخلات على التركيز على مجالات ذات أنشطة اقتصادية تميل إلى توظيف المزيد من العاملات.

- تخصيص شبكة واسعة من المستفيدين للحصول على منافع على نطاق أصغر
  - استفاد أكثر من85,000 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم من الائتمان المتوفر من برنامجيّ دعم الأعمال التجارية التي اطلقتهما حكومة المغرب في نهاية عام 2020
  - التركيز على المنشآت المولدة للعمالة

- أنشئت منصات محددة للوصول إلى العاملين والعاملات لحسابهم الخاص
- استخدمت قاعدة بيانات المستفيدين من المساعدة الاجتماعية لتحديد العاملين والعاملات غير الرسميين والعمالة غير المستقرة

- تعميم عمالة المرأة من خلال كافة مجموعات المستفيدين
  - يوفر التركيز القطاعي على الزراعة إمكانية وصول أكبر بين العاملات
  - يجيز التركيز القطاعي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم الدعم لدعم استقرار الأعمال التجارية المملوكة من النساء والموظفات
  - أولي اهتمام خاص لإنشاء **منافذ تسويق جديدة لصادرات** منتجات الحرف الصغيرة (الحرفيات، النسيج، السلع الجلدية) مع تركيز شديد على اليد العاملة النسائية التي تعتمد تقليدياً على السياحة. يخدم هذا النوع من التدخل هدفاً مزدوجاً في حماية التمكين الاقتصادي للمرأة ويعزز الصادرات في آن واحد وإن كان بقدر متواضع

كما يمكن لكافة البلدان في المنطقة أن تنخرط في هذا النوع من التركيز المحدد على لمستفيدين وعلى القطاعات الذي يعتزم منه تفضيل المرأة. وما يميز المغرب في الإنفاق المراعي للنوع الاجتماعي عند مقارنته مع بلدان أخرى في المنطقة، هو أنه البلد الوحيد في المنطقة الذي اعتمد **وضع ميزانية تستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي.**

المربع 2.

المشاركة القوية: حالة مصر

تتبوأ مصر المركز الأول في المنطقة فيما يتعلق بعدد التدخلات، وذلك باعتمادها 44 سياسة في الأشهر الستة الأولى من الجائحة في كافة ركائز التدخل. كذلك، تبين أن حصة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي هي كبيرة بشكل خاص. وعند قياس إنفاق الاستجابة في مصر كجزء من الناتج المحلي الإجمالي، تبين أنه الأعلى في المشرق. كما توضح تدخلات مصر النشطة والجهات الفاعلة الحيوية الداعمة للمساواة بين النوع الاجتماعي، إمكانية الدفع إلى الأمام لجدول اعمال مراعي للنوع الاجتماعي في حدود الميزانية القائمة، وذلك من خلال المثابرة والتواصل والمشاركة. نورد ادناه جوانب استجابة مصر التي ميزتها عن باقي المنطقة:

- استهداف فاعل:
  - مثل العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، استكملت مصر بعض برامجها للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة خلال فترة الجائحة. شهد كل من برنامج تكافل (المشروط) وكرامة (غير المشروط) زيادة في ميزانيتهما عام 2020 مما أتاح لهما توسيع نطاق تغطيتهما. والميزة التي جعلت مصر تبرز هي التركيز العالي على المستفيدات في هذين البرنامجين: حيث إن نسبة 88٪ من الأسر المعيشية المستفيدة من تكافل ترأسها امرأة ونسبة 75٪ من المستفيدين من كلا البرنامجين هن النساء.
  - يشكل تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية مثل القياديات الريفيات وتوفير الدعم لهن (مع قرار زيادة الدعم الشهري لهن ثلاثة اضعاف خلال الجائحة)، أمراً أساسياً لتوسيع نطاق البرامج والدعم في الشبكات الريفية والمحافظات

الحدودية. أدخلت برامج منخفضة التكاليف للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ويتمتع العديد منها بأهداف

- الرعاية غير مدفوعة الأجر:
  - قادت مصر المنطقة بشأن معالجة سياسات الرعاية غير مدفوعة الأجر من خلال تطبيق ثلاث سياسات، فيما صرف معظم البلدان في المنطقة العربية النظر عن الرعاية غير مدفوعة الأجر.
  - تشمل السياسات المستهدفة: الرعاية غير مدفوعة الأجر، إعادة فتح دور الحضانة في ظروف معينة ومن خلال تدابير وقائية. وقد أقرت مصر مرسوماً يمنح المرأة الحامل أو التي تعتني بأطفال أو أمهات أطفال للاضطلاع بالواجبات الأسرية دون ان تكون مرغمة على فقدان وظيفتها.
- معالجة العنف ضد المرأة:
  - أدخلت مصر عدداً كبيراً من السياسات المستهدفة للعنف ضد المرأة التي تضمنت دعم وتشغيل ثمانية ملاجئ آمنه، وتحديث نظام الإحالة، وتمديد ساعات العمل للخدمات القائمة، وإنشاء خط ساخن لدعم المرأة الناجية من العنف. كذلك، أدخل تعديل وطني لحماية المرأة والفتاة من ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان).
  - هناك عدة تقديرات للتكاليف الاقتصادية لختان للإناث في المنطقة، لكن حساباً واحداً لخط الأساس يضع إجمالي الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالختان في مصر عام 2015 بنسبة تقارب 3٪ من إجمالي ميزانية الصحة في مصر لذلك العام.
- فعالية الرصد:
  - أطلق المجلس القومي للمرأة نظام تتبع لسياسات المرأة بشأن السياسات والبرامج خلال جائحة كوفيد-19. يشكل التتبع طريقة لضمان الاستمرارية في المشاركة والديناميكية، والتكيف للتغيير، والتعلم، والتواصل.

يظهر الرسم 4 بيانات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وكما في بقية بلدان المنطقة، هناك تنوع كبير في الإنفاق لكل فرد في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويتراوح الإنفاق للفرد ما بين 584 دولاراً في الكويت و10,466 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة. وعند مقارنة الإنفاق بإنفاق البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يبدو إنفاق مجلس التعاون مركزاً أكثر على ركيزة العمالة والنشاط الاقتصادي، لكن ومثل بقية البلدان في المنطقة، الإنفاق على التدخلات المراعية للنوع الاجتماعي ضئيل.

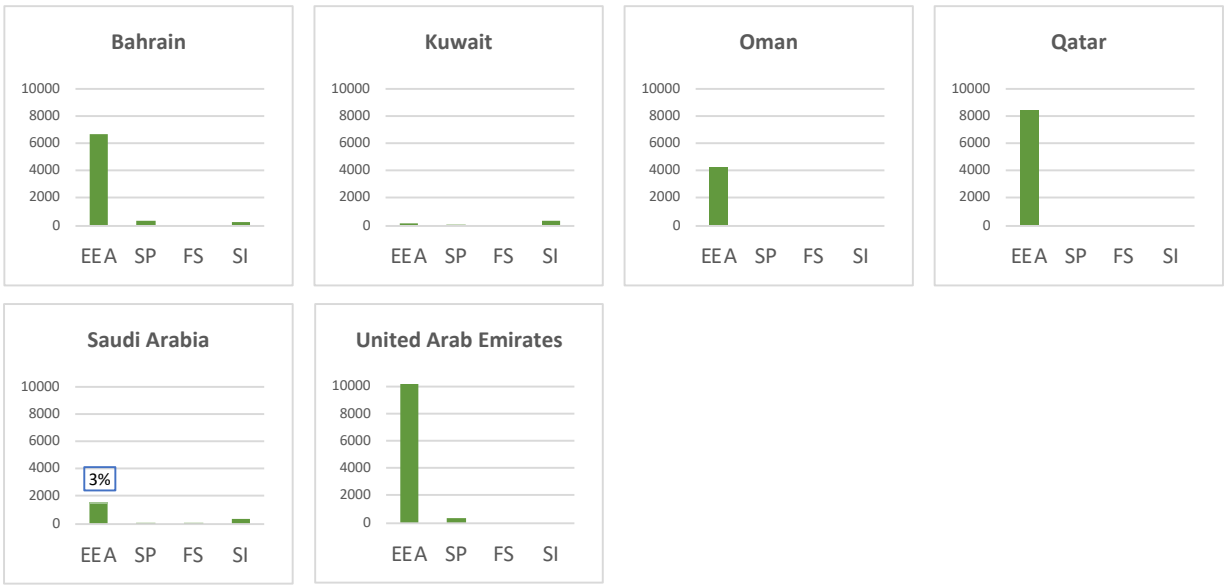

الرسم 4: الإنفاق لكل فرد لكل ركيزة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (العمالة والنشاط الاقتصادي (Emp)، ، الحماية الاجتماعية (SP)، الأمن الغذائي (FS)، الهياكل الأساسية الاجتماعية (SI)). المصدر: حسابات المؤلفين من قواعد بيانات وأنظمة تتبع متعددة.

إجمالاً، تقدم هذه الركيزة السائدة في كل من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي والبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون صورة تعبر عن الموارد المخصصة لجهود التعافي المراعية للنوع الاجتماعي، حيث تمول ما نسبته 6٪ فقط من كافة النفقات على الاستجابات التي تراعي النوع الاجتماعي.

الأثر المتوقع على التمكين الاقتصادي للمرأة

لا تزال استجابة السياسات حديثة ولا تزال الجائحة مستمرة ولا تزال تداعياتها جارية. ويعني الإطار الزمني الضيق منذ اتخاذ التدابير اللازمة أن آثارها لا تزال تتطور و في أحسن الأحوال يمكن التنبؤ بها وليس قياسها.

يحاول هذا القسم تقدير الآثار المحتملة على جوانب سبل عيش المرأة والأمن الاقتصادي لسياسات الاستجابة لكوفيد-19 المبينة في القسم السابق.[12] ومع استمرار مجموعة التدخلات الإقليمية لحماية النشاط الاقتصادي والوظائف، سيركز القسم حول الآثار المتوقعة لهذه التدخلات على نتائج سوق العمل للمرأة الذي سيحتسب ضمن أهداف البلدان الوطنية لمشاركة القوة العاملة النسائية من أجل تقدير كلفة الاقتصاد الكلي لفشل البلدان في تحقيق أهدافها.

الأثر لكل ركيزة

نتائج سوق عمل المرأة

نتج عن الآثار المتضاربة للجائحة فقدان كبير للوظائف عالمياً، الا ان منظمة العمل الدولية تقدر تخفيض ساعات العمل وإيرادات العمالة بأنها مرتفعة بشكل خاص في العالم العربي. يتماشى ذلك مع الاستنتاجات في «بورفيلد وآخرين» (2018) التي تفيد بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يدفعه استخدام العمالة في المنطقة أكثر من أي مكان آخر. ويضع أحد التقديرات الحديثة لحجم خسارة الوظائف في العالم العربي ما بين 6 و7 ملايين وظيفة (بنتور 2020أ)، وذلك استناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي لتقلص الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2020. ولا يزال العديد ممن لم يفقدوا وظائفهم يعانون من انقطاعات مؤقتة عن العمل وعمليات تسريح مما يؤدي إلى اختلالات في إيراداتهم.

توقعت تقديرات أجريت في حزيران/يونيو 2020 أن تتحمل المرأة ما نسبته 41٪ من فقدان العمل في العالم العربي حتى وإن كن لا يشكلن أكثر من 21٪ من القوة العاملة (وفق بيانات عام 2018). وتثبت نتائج الدراسة الاستقصائية «وايف سيكس» للمقياس العربي التي أجريت ما بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 هذا الاستنتاج لشمال أفريقيا وتظهر أن كلا من فقدان الوظائف والانقطاع عن العمل تتحملهما المرأة بشكل غير متناسب. ويشكل الفرق في فقدان الوظائف بين المرأة والرجل في المغرب 8 نقاط مئوية و4 نقاط مئوية في تونس والجزائر.

لا يسعى هذا القسم إلى تقدير خسارة سوق العمل الناجمة عن الجائحة، بل يهدف إلى محاولة تحديد أثر التخفيف من إنفاق كل حكومة في المنطقة في الاستجابة للأزمة. ومع تحمل العالم العربي خسائر في سوق العمل أكثر من المتوسط العالمي، لربما ليس مفاجئاً أن يكون معظم الإنفاق في المنطقة قد تركز على برامج لدعم العمالة والنشاط الاقتصادي. ومع ذلك وبالرغم من الأدلة المتوفرة والتي تثبت أن المرأة في القوة العاملة تحملت عبء الجائحة بشكل غير متناسب، فإن الإنفاق على حماية العمالة والنشاط الاقتصادي من آثار كوفيد-19 يغض النظر إلى حد كبير عن عبء الخسارة التي تقع على المرأة، وتظهر الأدلة أن 6 سنتات لا أكثر من كل دولار أنفق على حماية العمالة، وتم توجيه إلى احتياجات المرأة العاملة أو استهدف الحد من تأثرها السلبي بالجائحة.

ومع ذلك، يرجح أن تؤثر حتى الحوافز المالية غير الملتفتة لاعتبارات النوع الاجتماعي على نتائج سوق العمل للمرأة، إذ أن للاستجابة المالية - كما للانكماش الاقتصادي - آثار على سوق العمل غير الحفاظ على العمل/إيجاد فرص عمل، بما في ذلك تخفيف أو تراجع العديد من آثار الجائحة على سوق العمل الامثل والمبينة أعلاه، وتتضمن عملية خفض ساعات العمل، تغير في وضع العمل من دوام كامل إلى دوام جزئي، والتسريح من العمل وإجازات الغياب. ونظراً إلى النطاق الإقليمي لهذا التقييم ونتيجة محدودية البيانات والمكان، ينظر هذا القسم إلى أثر الاستجابة لكوفيد-19 على حجم العمالة فقط. ولا يشكل هذا التقييم تقديرًا شاملاً لكافة الآثار على سوق العمل، غير أنه يوضح نتيجة تمثل إلى حد كبير الاتجاه العام وجسامة آثار استجابة كوفيد-19 المترتبة على الوظائف.

12 تجدر الإشارة إلى أن في التحديد الكمي لآثار التدخلات المتوقعة، يمكن إجراء أعمال التقدير للسياسات التي تتوفر لها الميزانية أو للمعلومات عن الإنفاق فقط. وكما ورد سابقاً، يستبعد ذلك التدخلات التي نعجز عن التأكد من حجمها.

يُقدر أثر الإنفاق المالي على إجمالي العمالة وعمالة المرأة بشكل خاص في خطوتين كما هو مبين في الرسم 5 أدناه: تتنبأ الخطوة الأولى بالتغيير في الناتج المحلي الإجمالي المتصل بالتدخلات (A وB) باستخدام مضاعف للإنفاق المالي. وتقدر الخطوة الثانية التغير في العمالة مع التغير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي (B وC) باستخدام مرونة العمالة لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم 5: الانتقال من استجابة الإنفاق إلى نتائج سوق العمل

في الخطوة الأولى، يستخدم الاحتساب تقديرات المضاعف المالي من بنتور (2020ب)[13]. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يقدر بنتور (2020ب) مضاعفاً مختلفاً للمدى القصير والطويل ويميز بين المضاعف خلال فترات التوسع والمضاعف خلال فترات الركود، فإن كافة الفروق الأربعة للمضاعف غير ملتفتة لاعتبارات النوع الاجتماعي إذ تعالج الإنفاق المالي بشكل محايد بصرف النظر عن استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي. وبوجود أقل من 5٪ من الانفاق على الاستجابة لكوفيد-19 مراعى للنوع الاجتماعي، مما يفقد بعض الدقة خلال تطبيق هذا المضاعف الشامل على الإنفاق المالي.

بدلاً من ذلك، يصنف التقييم هنا أثر التدخلات المالية بحسب النوع الاجتماعي في الخطوة الثانية للحساب منتقلاً من العقدة (B) إلى العقدة (C) في الرسم 5. ولاحتساب نتائج سوق العمل مع التغير المحتسب للناتج المحلي الإجمالي، يستخدم التقرير تقديرات مرونة العمالة للنمو المأخوذه من مورن ووندال (2019).[14] بما أن مورن ووندال يحتسبان مرونة العمالة لإجمالي الاقتصاد إلى جانب مرونة العمالة للمرأة والرجل بشكل منفصل، ويمكن تقدير الآثار المتباينة للعمالة بناءًا على تدخلات الإنفاق بشأن كوفيد-19.

نظراً إلى أن حجم التدخلات على المدى الطويل أكبر في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي من أي مكان آخر في المنطقة، سواء احتسبت بالنسبة للسكان أو للناتج المحلي الإجمالي، تقدم نتائج التقييم بشكل منفصل لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. وباستخدام إحصاءات خط أساس سوق العمل من منظمة العمل الدولية، نجد أنه استناداً إلى بيانات عام 2018، فإن القوة العاملة ذكورية أكثر في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما هي عليه في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي (83٪ ذكور في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل 77٪ في البلدان الأخرى). وقد كانت القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوية وتبلغ 30 مليوناً عام 2018. ويتوقع أن يسفر الإنفاق التحفيزي على ركيزة النشاط

13 بينما هناك عدة دراسات وطنية في المنشورات التي تقدر المضاعف المالي لبلدان مختلفة، بما في ذلك في هذا التقييم، هناك عدة مزايا منهجية لاستخدام تقديرات المضاعفات المالية من بنتور (2020ب): أ) التقديرات حديثة (مستخدمة البيانات منذ عام 2018)، ب) قُدرت باستخدام مواصفات الانحدار وتقنية التقييم نفسها لكافة البلدان في المنطقة، لذا ثمة تناسق في الافتراض الوارد لكافة البلدان، و ت) يأخذ المؤلف في الحسبان عدم التناسق في مضاعفات الإنفاق المالي بين فترات الركود وفترات التوسع، ويقدر مضاعفات مختلفة لفترات ارتفاع أسعار النفط وفترات انخفاضها. نستخدم تقديرات المؤلف للمضاعفات القصيرة المدى خلال فترات انخفاض أسعار النفط التي تتطابق مع السنة الأولى بعد أعمال التدخل. يفتقد بنتور (2020ب) لمضاعف الإنفاق المالي لفلسطين. نقدر القيمة لفلسطين استناداً إلى متوسط التقديرات للبنان والأردن.

14 فيما هناك عدة دراسات وطنية وإقليمية في المنشورات التي تقدر مرونة التوظيف، ثمة عدة مزايا لاستخدام مورن ووندال (2019): أ) التقديرات حديثة نسبياً (مستخدمة البيانات منذ عام 2017)، ب) استخدمت المواصفات وتقنيات التقدير نفسها لتقدير المرونة لكافة البلدان المشمولة في هذا التقييم، لذا الافتراضات هي نفسها لكافة البلدان، وت) يقدر المؤلفون مرونة التوظيف للفئات الفرعية للسكان، بما في ذلك المرأة وحدها. نستخدم تقديرات محتسبة للفترة 2009-2017. لم يوفر مورن ووندال (2019) تقديرات بشأن فلسطين، لذا نقدر قيم مرونة التوظيف من لبنان والأردن. تميل هذه المرونة المقدرة لأن تكون أعلى من المرونة على المدى الطويل لفلسطين والتي قدرها عراجي وبيسي (2019). النتائج الإقليمية مشابهة من الناحية النوعية عندما يستخدم التقدير الأدنى لعراجي وبيسي (2019) لاحتساب الأثر على إجمالي الوظائف.

الاقتصادي والعمالة عن وجود 8.8 مليون فرصة عمل بصورة جماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن استناداً إلى مرونة عمالة المرأة، يرجح ان تكون نسبة 19٪ فقط من هذه الوظائف تشغلها النساء.

ننتج عن تطبيق نفس النموذج على البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي انخرطت في الإنفاق على الركيزة الأولى، آثار أكثر تواضعاً وهو أمر غير مفاجئ: وفيما يتعلق بخط الأساس للعمالة التي تقارب 85 مليوناً، يرجح أن ينتج عن التدخلات ثلاثة ملايين وظيفة كحد أقصى. ويظهر تحليل النوع الاجتماعي لخلق فرص العمل توحيداً نمطياً مثيراً للاهتمام في كامل المنطقة العربية، حيث إن نسبة 19٪ فقط من هذه الفرص تعود إلى النساء.

ورغم التباين في المضاعفات المالية في مرونة التوظيف وفي مرونة توظيف المرأة في مختلف بلدان المنطقة، وحتى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول غير الأعضاء في هذا المجلس، تقترح حساباتنا انتظاماً في توزيع فرص العمل بين النوع الاجتماعي والتي أوجدها متوسط الدولار التحفيزي: حيث تنشأ وظيفة واحدة للنساء مقابل أربع وظائف للرجال.

وفي تلك البلدان في المنطقة التي انخرطت في أي إنفاق على التوظيف والنشاط الاقتصادي، شغلت المرأة نسبة 15٪ من الوظائف السابقة للأزمة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونسبة 20٪ من الوظائف السابقة للأزمة في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونتيجة للجائحة، يقدر أن المرأة تحملت نسبة 41٪ من خسارة الوظائف، مما يعادل أكثر من ضعفي حصتها من الوظائف، ويقدر أنها استفادت بنسبة 16٪ فقط من الوظائف التي أنشأها الإنفاق التحفيزي. ويبين الرسم 6 هذا النزيف التدريجي لوظائف المرأة لكلا مجموعتي البلدان مجتمعتين، باستخدام إجمالي القوة العاملة لعام 2018 كخط أساس[15]. من المقرر أن يصبح انحراف النوع الاجتماعي في القوة العاملة السابقة للأزمة أكثر حدية، إذ وحتى إن قورن بخط الأساس المتفاوت، المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً في الوظائف المفقودة وذات تمثيل منخفض في الوظائف المنشأة.

15 يظهر المرفق 2 مؤشرات العمالة في الرسم 6 المصنفة بحسب البلد.

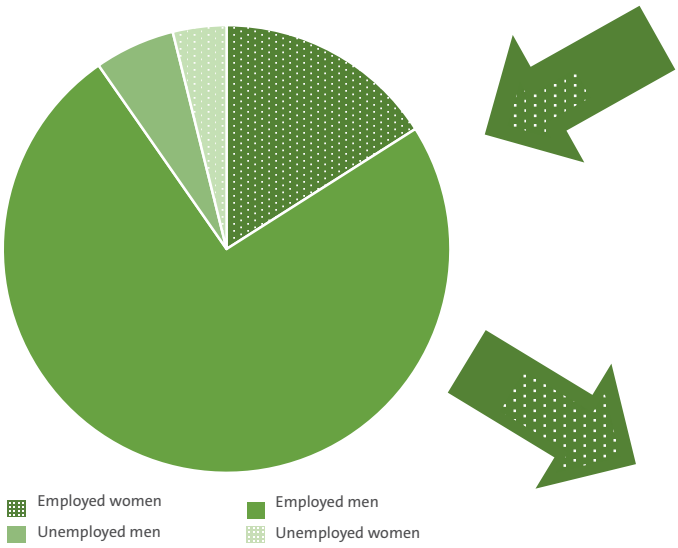

الرسم 6:لتكوين النوع الاجتماعي لفقدان الوظائف وإنشاء الوظائف (مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان المختارة غير الأعضاء في المجلس). المصدر: مؤشر التنمية العالمية، الإسكوا، وحسابات المؤلفين مستخدمين مورن ووندال (2019).

الحماية الاجتماعية

لا يبلغ إجمالي ما أنفق على الحماية الاجتماعية أكثر من 3.5٪ من إجمالي الإنفاق. فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الحال، تبلغ ركيزة الحماية الاجتماعية ما نسبته 14٪ من إجمالي الإنفاق بحيث تشكل حصة ضئيلة من ميزانية التدخلات لكل بلد في المنطقة باستثناء العراق ولبنان. ويختلف نوع التدخلات لتعزيز الحماية الاجتماعية بين البلدان في مختلف برامج الحماية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يرجح أن يختلف معدل الاستفادة من سياسات الحماية الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي من سياسة إلى أخرى. ولكن، نظراً إلى أن البيانات بشأن توزيع المستفيدين والمستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية غير متوفرة، لا يمكن التحديد بدقة حصة المرأة بين المستفيدين من التدخلات وحصة المنافع التي تعود عليها. بدلاً من ذلك، يوفر تصنيف التدخلات بحسب الأنواع الرئيسية لبرنامج الحماية الاجتماعية كما هو مفصل أدناه، تقديراً إجمالياً للتكوين المحتمل للمستفيدين ولتوزيع المنافع بحسب النوع الاجتماعي.

يمكن أن تتخذ الحماية الاجتماعية شكل تأمين اجتماعي أو مساعدة اجتماعية. حيث يكون التأمين الاجتماعي مساهماً عادة ويعتزم منه حماية العمال والمتقاعدين ومن يعولون من الآثار السلبية التي يحتمل ان تؤثر على دخلهم. ونظراً إلى أن

معدل مشاركة القوة العاملة للمرأة هو أدنى من معدل القوة العاملة للرجل، لا سيما للمرأة التي تخطت الـ 50عاماً، وكون المرأة العاملة مركزة أكثر في قطاع العمل غير الرسمي، ينتهي الأمر بخطط التأمين الاجتماعي بأن تسجل معدلات تغطية للرجل أعلى كثيراً من معدلات تغطية المرأة إذ أن الترتيبات المساهمة تكون ممكنة فقط عامة للعمالة الرسمية. وبالتالي، يرجح أن تعود المنافع الناتجة عن زيادات التغطية في الإنفاق على التأمين الاجتماعي إلى الرجل أكثر منها إلى المرأة.

من ناحية أخرى، تتمثل خطط التأمين الاجتماعي عادة ببرامج غير مساهمة وتتضمن سياسات مثل دعم الطفل، التحويلات نقدياً وعينياً، الإعانات، والمعاشات الاجتماعية. وعندما تكون هذه البرامج شاملة كما هي الحال مع الإعانات وإعفاءات من الرسوم، يستفيد جميع مستخدمي السلع أو الخدمات المدعومة من المساعدة. وحين تقوم البرامج بالاستهداف، يكون المستفيدون المستهدفين عادة فئات ضعيفة ومهمشة في المجتمع وغالباً ما تتضمن البرامج تركيزاً أعلى على المرأة.

وبالتالي، يعتمد أثر قياس النوع الاجتماعي المتوقع لتعزيز الحماية الاجتماعية على نوع الحماية الاجتماعية المدعومة. يظهر الرسم 7 تكوين الإنفاق على هذه الركيزة بحسب نوع الحماية، ويشير إلى أن الإنفاق يميل إلى التركيز أكثر على خطط المساعدة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالعراق ولبنان، البلدان الذين يتمتعان (نسبياً) بتدخلات حماية اجتماعية كبيرة، يتألف الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالكامل من برامج الحماية الاجتماعية. وفيما يتعلق بمعظم تدخلات الحماية الاجتماعية المحددة، لا يمكن تأكيد تكوين النوع الاجتماعي للمستفيدين، ولكن يتم استهداف الأسر المعيشية التي ترأسها النساء بشكل خاص ببرامج المساعدات النقدية في لبنان وفلسطين، وببرامج دعم منح نقدية وعينية مختلفة ومتعددة في مصر.

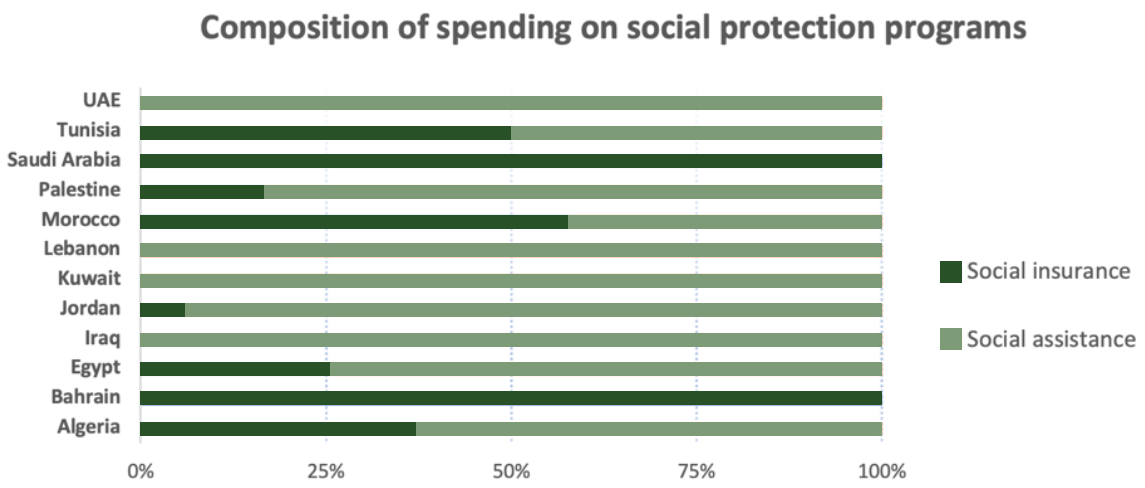

الرسم 7: تكوين الإنفاق على ركيزة الحماية الاجتماعية. المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قواعد بيانات مختلفة.

يشكل الإنفاق على التأمين الاجتماعي حصة كبيرة من ركيزة الحماية الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا، إلى جانب البحرين والمملكة العربية السعودية. ولا يستهدف أي من هذه البرامج المرأة بالتحديد أو القطاعات التي توظف النساء. وقد استهدفت بضعة برامج في مصر وتونس والمغرب وفلسطين العاملين في القطاع غير الرسمي والذين يرجح أن يشتملوا على نساء.

الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة

ررغم أن الاستثمارات في الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة تشكل بالمتوسط الركيزة الثانية الأكبر لكل ميزانية (16%)، غير انها تبقى خجولة مقارنة بالتدخلات لحماية التوظيف والنشاط الاقتصادي، إذ تبلغ 6٪ فقط من إجمالي نفقات تدخلات المنطقة. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020، مع وجود عدد ضئيل من الاستثناءات، اتخذت معظم التدخلات بشأن الهياكل والبنى الاجتماعية والخدمات العامة شكلاً أو شكلين: أ) الإنفاق على الرعاية الصحية (بما في ذلك توفير الأدوية والمعدات والمرافق) التي نحسب منها 14 تدخلا من هذا النوع، وب) التدخلات المتصلة بالعنف ضد المرأة والتي نحتسب منها 46 تدخلا. ولكن، عندما يتم إحصاء الميزانيات الخاصة بكل منها والمخصصة لهذين المجالين من التدخلات (التدخلات التي تتوفر لها بيانات الميزانية)، نجد أن

الفارق بينهما واسع: حيث تم أنفاق ما مجموعه 18 مليار دولاراً على دعم البنية التحتية للرعاية الصحية، وتم تخصيص ميزانية ضئيلة، وبالكاد تذكر لسياسات الوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة لها، حيث تتألف عادة من تدخلات على نطاق صغير نسبياً، مثلا تمديد ساعات فتح الملاجئ الآمنة، إطلاق حملة توعية على وسائل التواصل الاجتماعي، تدريب موظفي الأمن بشأن إجراءات التعامل مع حالات العنف ضد المرأة، أو إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ والدعم. كما يؤثر التمويل غير الملائم على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على منع العنف ضد المرأة والفتيات وعلى توفير الحماية والدعم للضحايا، مما يقلل من الخدمات المتوفرة للمرأة المعرضة للعنف.

لا يشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان فحسب، بل ايضاً استنزافاً للاقتصاد، والتكاليف المتصلة بالعنف ضد المرأة ترتفع مع الزيادة العالمية في حوادث العنف ضد المرأة والفتيات خلال فترات الإغلاق التام، وكنتيجة لانتكاسات فقدان العمل حتى مع تخفيف إجراءات الإغلاق التام. تشتمل التكلفة على التكاليف المباشرة على الصحة الجسدية والعقلية للضحية وتكاليف سوق العمل والإنتاجية ذات الصلة، إلى جانب التكاليف على العلاقات الاجتماعية للضحايا وأولادهن وأشقائهن، وقدراتهم ورفاهيتهم. كما يرتبط العنف ضد المرأة بتحويل الضحايا إلى حالة الفقر نتيجة النفقات المدفوعة من الأموال الخاصة والمتعلقة بالتكاليف الصحية والقانونية وتكاليف الانتقال للسكن في مكان آخر (ألفارادو وآخرون،2019). وهناك عدد قليل من تقديرات التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة، لكن واحدا من خطوط الأساس يحدد إجمالي الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالعنف ضد المرأة في مصر عام 2015 بنسبة 3٪ تقريباً من إجمالي ميزانية الصحة في مصر لذلك العام. وفيما نواجه صعوبة في تقييم حجم الخسائر، لا شك بأن المنطقة تتكبد خسائر اقتصادية أكبر نتيجة العنف ضد المرأة المتصاعد والصعوبة المتزايدة في إمكانية الحصول على الرعاية والدعم والأمان والتعويض وذلك بسبب الجائحة. ومع العنف ضد المرأة المستشري اصلاً قبل الأزمة، هناك مكاسب كثيرة يمكن حصدها من خلال الاستثمار في طرق الوقاية.

وبالتالي، هناك حاجة ملحة لتبني استجابة أكثر قوة للتصدي لتصاعد أحداث العنف ضد المرأة وهو يعد استثماراً يدر عوائد مرتفعة في وقت الانكماش الاقتصادي. ويشير حجم إنفاق الاستجابة إلى خدمات العنف ضد المرأة في بلدان مثل أستراليا (114 مليون دولاراً) وكندا (40 مليون دولاراً) إلى أن الحكومات في هذه البلدان تعترف بخطورة الوضع، وتعترف بالحاجة إلى وضع استثمارات كبيرة في هذا المجال. ويتم توجيه الإنفاق إلى الدعم الصحي والاجتماعي والقانوني والتوظيفي للضحايا وأسرهن بتوفير في غالبية الأحيان التمويل للشركاء المنفذين مثل منظمات المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية، لا سيما كون موارد الخدمات العامة (بما في ذلك الموارد لإنفاذ القانون والقضاء والصحة العامة) معطلة أو محولة للمساعدة في السيطرة على الجائحة.

ووُجه الإنفاق إلى الهياكل الاجتماعية لدعم قطاع الرعاية الصحية. وتظهر أدلة من البلدان الصناعية أن كافة القطاعات المحتملة للاستثمار العام والتعليم والصحة تتمتع بأعلى المضاعفات المالية فيما يتعلق بآثارها على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وخلال فترات الركود بشكل خاص، تبين ان عائدات الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية كانت مرتفعة بشكل خاص في أوروبا. وبالرغم من عدم توفر هذا النوع من البيانات للبلدان النامية أو المتوسطة الدخل، الا انه ثمة ادلة تشير إلى أن المضاعفات تميل عادة لأن تكون أكبر حجماً في الاقتصادات مع انخفاض أرصدة رأس المال الأولية (إيزكويردو وآخرون، 2019). كما يوضح صندوق النقد الدولي أنه، بالإضافة إلى آثارها على العنف ضد المرأة، تتمتع الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية، لا سيما الصحة والتعليم، بإمكانية كبيرة في خلق الوظائف في كلا الأسواق الناشئة وفي البلدان النامية المنخفضة الدخل. وبالتالي، يمكن لزيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم أن تحقق الهدف المزدوج في تعزيز إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات وجودتها وتوافرها، فيما يساهم ايضاً في تحسين سبل العيش والنشاط الاقتصادي من خلال إنشاء أعمال رسمية لائقة.

وفيما يكون الاستثمار في الصحة منطقياً في الاستجابة للجائحة، توضح ادلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه يمكن أن يكون للاستثمار في التعليم صدى أكبر للتعافي .ويتوقع أن يحقق المبلغ المستثمر في الهياكل الأساسية الصحية (الـ 18 مليار دولاراً) أرباحاً أكثر من الاستثمار المسبق، لكن قد يكون هناك عوائد أعلى لتنويع الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية كي تتضمن الدعم للتعليم وأعمال الرعاية بالإضافة للصحة.

يويؤكد تحديث 2020 لمؤشر الرصيد البشري للبنك الدولي (HCI) (للمنطقة العربية أن هذه الأخيرة ستبقى في معدلات أدنى كثيراً من إمكانات رأس مالها البشري: حيث سيكون الطفل المولود في المنطقة العربية اليوم أقل إنتاجية بنسبة 55٪ عندما يكبر مما يمكنه ان يكون عليه إن تمتع بفرص تعليم كامل وصحة كاملة (50٪) للبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية و62٪ لبلدان مجلس التعاون). يساوي العام الدراسي المعدل في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا ما نسبته 64٪ من العام الدراسي الفعلي (62٪ للبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون لدول

الخليج العربية و68٪ لبلدان مجلس التعاون). وفيما يظهر مؤشر الرصيد البشري تحسناً خلال فترة العشرة أعوام الأخيرة في جميع البلدان باستثناء عدد قليل منها في المنطقة، يمكن للصدمات الحالية على قطاعي الصحة والتعليم أن تعرض هذه الإنجازات للخطر.

كانت المنطقة العربية إحدى المناطق الأكثر اختلالاً في تركيبة العمل غير المأجور في المنزل والرعاية المبني على النوع الاجتماعي حتى قبل أن تحل الأزمة: حيث تؤدي المرأة في الدول العربية ما معدله 4.7 مرات من العمل غير المأجور في مجال الرعاية أكثر من الرجل، وهو المعدل الأعلى في العالم. وقد أضافت الأزمة أمراً أساسياً في الاستجابة من حيث الاختلالات والتغييرات في طريقة توفير التعليم منذ تطبيق الحظر ووضع القيود على الحركة والتوجيهات المتعلقة بالتعليم عن بعد التي وضعت في كل بلد تقريباً في المنطقة، والتي اضافت إلى عبء عمل الرعاية غير المأجور الذي تتحمله المرأة. وأوضحت الاختلالات الناتجة عن الجائحة ما ناقشته النظرية التقليدية في الاقتصادات النسائية ووثقته لفترة طويلة: وستستمر الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي طالما يقع عبء العمل غير المأجور بشكل غير عادل على المرأة.

الأمن الغذائي

اتخذت معظم التدخلات لدعم الأمن الغذائي شكل توزيع مساعدات عينية لمرة واحدة أو استكمالاً مؤقتاً لبرامج التحويلات النقدية القائمة. كان لبعض هذه الحملات الطارئة مثل التي وضعت في الجزائر، تركيزًا جغرافياً مستهدفًا الأسر المعيشية في المناطق الريفية والنائية. كما استهدفت تدخلات أخرى، كما في مصر وفلسطين ولبنان، الأسر المعيشية استناداً إلى خصائصها الديمغرافية، حيث استهدف بعضها الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة كأحد المعايير للحصول على الدعم. وتخفف هذه التدابير الطارئة، دون أدنى شك، الاختلالات الفورية لتوفر الطعام والغذاء الناجمة عن الإغلاق التام الصارم، لكنها تصنع القليل لتصحيح الآثار المطولة للانتكاسات التي تصيب العرض والطلب على الطعام الناجمين عن الجائحة.

تتركز معظم النساء العاملات بشكل غير رسمي في مجال الزراعة في المنطقة العربية، لكن لا تزال تعود ملكية الأراضي الزراعية بشكل ساحق للذكور. وتواجه المرأة الريفية مستويات متعددة من الاستبعاد، وهي بالتالي معرضة لفقدان الأمن الغذائي والجوع عندما تتعرض لانتكاسات الدخل والاختلالات في سلسلة الإمدادات الغذائية كنتيجة للإغلاق التام وإغلاق الأسواق.

كما تشكل المنطقة العربية إحدى المناطق الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية عالمياً، مستخدمة نصف متوسط استهلاك السعرات الحرارية من الأغذية المستوردة. ومع انقطاعات الإمدادات الغذائية، وتزايد اسعار الغذاء وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، يتأثر توفر وإمكانية شراء المنتجات الغذائية في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض في المنطقة العربية بشدة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن ما يقارب مليونيّ شخص في المنطقة معرضون لأن يصبحوا ناقصي التغذية بسبب الجائحة. وفي كل قارة وحتى قبل عام 2020، كانت النساء أكثر من الرجال يعانين من انعدام الأمن الغذائي والجوع، حتى عند تحييد (تثبيت) مستوى التعليم والفقر، مما يشير إلى أن حالة انعدام الأمن الغذائي تعكس أشكالاً دقيقة من التمييز وعدم المساواة. وقد شكل أثر الجائحة على الأمن الغذائي والغذاء تعزيزاً لهذا الانحراف في النوع الاجتماعي المتأصل.

تظهر عمليات محاكاة آثار انتكاسات الناتج المحلي الإجمالي على تفشي سوء التغذية في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل المستوردة للغذاء، أنه وحتى في ظل تقديرات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تحفظاً، يرتفع معدل سوء التغذية كثيراً. ومع ارتفاع كل من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، يرجح ان نشاهد ارتفاع معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب. ويشكل بدوره فقر الدم لدى الأمهات ترابطاً بين سوء التغذية والتقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر، ويوسع هذا بين الأجيال نطاق الخسائر الناتجة عن صدمة الأمن الغذائي لتصل إلى التكاليف الطويلة الأمد.

عقدة محورية ناشئة

يعتمد نجاح جهود التعافي الاقتصادي المبذولة في أي من الركائز المتناولة أعلاه على أولوية أكثر شمولية تنشأ كعقدة محورية. ويمكن أن يكون انعدام التدخل في هذا القطاع كارثياً للتكافؤ بين الجنسين، لكن يمكن للنوع الصحيح من التدخلات أن يقطع شوطاً كبيراً في خلق ظروف متكافئة. كما يتم تناول الوضع الحرج لقطاع التكنولوجيا الرقمية تفصيلياً في المربع 3.

المربع 3.

الحافة الشائكة للتكنولوجيا الرقمية

تشكل الفجوة الرقمية القائمة على النوع الاجتماعي طبقة أخرى من التهميش وأوجه الحرمان المتداخلة التي تعاني منها المرأة في المنطقة.

- الوضع السابق للأزمة:

شهدت الجزائر عام 2018 فجوة في استخدام الإنترنت وفقًا للنوع الاجتماعي، كذلك في مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وتونس عام 2020، كما أن هناك فجوة أصغر قليلاً في ملكية الهواتف الذكية. حيث زادت فجوة النوع الاجتماعي في استخدام الإنترنت في مصر في الواقع بين عامي 2015 و2017، وفي المنطقة عموماً ما بين عامي 2013 و2019. وما يثير القلق بشكل خاص هو المعدلات المنخفضة كثيراً لاستخدام الإنترنت بين شرائح معينة من السكان الإناث: حيث تنخفض معدلات استخدام الإنترنت للنساء في الفئة العمرية 45 عاما وأكثر ب 60٪ في البلدان نفسها، إضافة إلى لبنان وقطر، كما يلاحظ وجود معدلات منخفضة بشكل مقلق في مصر (14٪) وتونس (21٪). كذلك، يشكل استخدام الإنترنت بين النساء اللواتي حصلن على التعليم الابتدائي فقط أو أقل نسبة 4٪ في مصر و11٪ في تونس. ولا يوجد بيانات منتظمة شاملة لعدة بلدان لتوثيق التفاوتات في إمكانية وصول فئات سكانية أخرى للإنترنت، ولكن الفجوة الرقمية بارزة أكثر للنساء الريفيات والنساء ذوات الدخل المنخفض. ويشكل المشهد السابق للأزمة أحد أوجه انعدام المساواة الحادة في إمكانية الوصول للإنترنت.

- الأزمة:

أصبحت عواقب إمكانية الوصول الرقمي غير المتكافئة أسوأ كثيراً مع حدوث أزمة كوفيد-19. حيث شهدت البلدان في المنطقة اعتماداً بالغاً على التكنولوجيا الرقمية، كإجراء لامتصاص الصدمة، في توفير خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية وحماية ودعم ضحايا العنف ضد المرأة والتوعية بشأن الصحة العامة ونشر معلومات بشأن فيروس كورونا الجديد. كما كان هناك تحول واسع النطاق إلى العمل عن بعد للأعمال التي تتيح ذلك، كما استخدم العديد من البرامج الحكومية المعنية بالحماية الاجتماعية التكنولوجيا المتنقلة كطريقة لتوفير الدعم مثل التحويلات والقسائم النقدية الإلكترونية. ويعنى هذا التزايد السريع في الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية أن الفئات السكانية الفرعية غير المتصلة بالإنترنت استبعدت إلى حد كبير من هذه التدابير في تخفيف الأزمة.

- المنعطف الحاسم:

وبوجود الجائحة، لن تستمر الفجوة الرقمية التي استمرت دون هوادة في الاتساع فحسب، بل ستتفاقم أكثر كافة أوجه عدم المساواة الأخرى بين الذين يملكون والذين لا يملكون التكنولوجيا. وعلى نفس المنوال، تبشر الجهود بتحقيق تكافؤ في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بإزالة بعض الحواجز الهيكلية (مثل البعد الجغرافي، القيم المحافظة، الافتقار إلى الوقت) للحصول على فرص ممكنة أخرى:

  - يرجح أن يضاعف قطاع التكنولوجيا الفرص للمرأة في المنطقة بحلول عام 2030، وفق ما ورد في دراسة أجراها ماكنزي
  - شهدت بعض دورات التدريب المهني على الإنترنت ارتفاعاً في تسجل النساء
  - تحتضن المنطقة جزء من أعلى معدلات النساء بين الخريجين الحاصلين على شهادة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عالمياً

تحقيق الأهداف الوطنية لمعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة

إن استجابات السياسات العامة السريعة التي تخلت عن تحقيق الأهداف الوطنية لمعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة ليست بدون تكلفة: حيث تتراوح تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المفقودة نتيجة عدم تحقيق هذه الأهداف ما بين 4.4٪ في لبنان خلال السنوات الثلاثة القادمة وصولاً إلى 12.5٪ في مصر ما بين الوقت الحاضر وحتى عام 2030.

وبالنظر إلى نموذج الإنفاق على التعافي الاقتصادي المحدد في هذه الدراسة لفترة الستة أشهر الأولى للجائحة، تواجه بلدان المنطقة العربية خطر التراجع عن تحقيق أهدافها وغاياتها وأولوياتها المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة والتي حددتها لنفسها. لا يكمن خطر التراجع الوشيك بشأن مشاركة المرأة في سوق العمل في عدم تحقيق الأهداف الوطنية المحددة مسبقاً والتقيد بالاستراتيجيات الموضوعة على الصعيد الوطني فحسب، بل تراجع التقدم المحرز لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يؤثر تأثيراً خطيراً على الانتعاش الاقتصادي عموماً، الذي يشكل النمط الهام للإنفاق للتعافي الاقتصادي.

التزمت معظم البلدان في المنطقة خلال الأعوام الأخيرة بشكل واضح بخفض الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية والسياسية. كما وضعت العديد من هذه البلدان خطط وطنية لتحقيق هذه الأهداف. ويعرض الجدول 2 موجزاً للأهداف الوطنية المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة. ويتزامن بعض هذه الأهداف مع الموعد المحدد لأهداف التنمية المستدامة وترتبط أهداف أخرى بفترات زمنية قريبة. وفيما كان العديد من هذه البلدان يسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذه الأهداف، تشير الجهود الضئيلة المبذولة لتخفيف الأزمة بشأن نتائج سوق العمل للمرأة إلى أن الالتزام بتحقيق الأهداف ضعيف في أحسن الأحوال أو انتهى ببساطة في أسوأ الأحوال. ولا تجيز لنا اية بيانات أن نتعقب معدلات المشاركة في المنطقة، لكن ما زال هناك عدة أسباب للاعتقاد بأنه من غير المحتمل اللحاق بالركب.

أولاً، انطلاقاً من التجارب المسجلة لبلدان أخرى، كانت الصدمات التي لحقت بإحصاءات قوة العمل النسائية نتيجة الجائحة مقلقة. ففي ما يتعلق ببعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديOECD، التي كانت تتبع ديناميكيات المشاركة والتوظيف منذ بدء الجائحة، تُظهر البيانات أن المرأة أصيبت بضربات أقوى في كل مقياس لسوق العمل بحيث كانت معدلات مخاطر فقدان الوظيفة والبطالة أعلى للمرأة، وكذلك خطر الإحباط والانسحاب من القوة العاملة الذي اعقب ذلك. يُرجح أن يكون ذلك نتيجة كون الوظائف النسائية أكثر هشاشة، وكون وقت المرأة أكثر عرضة للزيادة الحادة في مهام العمل غير المدفوع الأجر التي رافقت الجائحة. والواقع هو أن عوامل المخاطر الكامنة هذه هي أعلى بصورة منهجية في المنطقة العربية، سواء فيما يتعلق بكون الوظائف النسائية أكثر هشاشة، أو في ما يتعلق بكون التحيز للنوع الاجتماعي في تقسيم العمل غير المدفوع الأجر أكثر تحيزًا، فإن الحوافز الناجمة عن ذلك في ما يخص المرأة في المنطقة مجمعة بحدة ضد مشاركتها في القوى العاملة.

ثانياً، أظهرت التجارب السابقة للمنطقة، ذات فترات الركود الاقتصادية الحادة أنها أسفرت عن زيادات في معدلات بطالة الشباب، والتي كانت حادة فيما يخص المرأة أكثر من الرجل في شمال أفريقيا، حتى عندما تضمنت فترات الركود هذه اختلالات وانتكاسات أقل وفقًا للنوع الاجتماعي.

	الناتج المحلي الضائع نتيجة التخلي عن تحقيق الأهداف الوطنية لمعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة	التاريخ	الهدف
مصر	زيادة بنسبة 12 نقطة مئوية (من 23٪)	2030	12.5٪
العراق	زيادة بنسبة 5 نقاط مئوية (من 18٪)	2023	2.6٪
الأردن	زيادة بنسبة 7 نقاط مئوية (من 17٪)	2025	5.6٪
لبنان	زيادة بنسبة 5 نقاط مئوية (من23٪)	2024	4.4٪
المملكة العربية السعودية	زيادة بنسبة 8 نقاط مئوية (من 22٪)	2030	5.0٪

غير أن استجابات السياسات العامة السريعة في التخلي عن هذه الأهداف ليست بدون تكلفة. وقد تم اعتماد نهج معهد ماكنزي العالمي لتقدير الناتج المحلي الإجمالي المهدر نتيجة عدم الوفاء بتحقيق هذه الأهداف. وقد حاكى معهد ماكنزي العالمي (2016) المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن التقدم نحو المساواة بين النوع الاجتماعي في معدلات المشاركة. ويوفر الجدول 2 أيضاً التقديرات بشأن هذه المكاسب (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) المرتبطة بالتقدم المحرز في المشاركة والموضوعة لكل بلد. كما توضح بحوث المحاكاة لمكاسب الناتج المحلي الإجمالي من سد الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في التوظيف أنه وحتى في غياب أهداف عددية واضحة لمشاركة المرأة في القوى العاملة، تعمل مساواة فرص التوظيف للمرأة والرجل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 27٪ والمغرب بنسبة 33٪ على المدى الطويل. وفي وقت تسعى فيه الحكومات جاهدة إلى التوصل إلى وضع أية تدابير تمكنها من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي المتقلص بشكل سريع، تُضيع الدول فرص ثمين عندما يُصرف النظر عن المكاسب المحتملة الناتجة عن مواصلة تحقيق أهدافها المحددة.

سبل المضي قدماً: نحو الوفاء بالالتزامات الوطنية وتجاوزها من أجل النهوض بالمساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة (GEEW)

يحدد هذا القسم عدداً من التدخلات ذات الأولوية التي تعد بالتعويض عن الخسائر في نتائج سوق العمل للمرأة التي تتراكم حتى مع تخصيص البلدان العربية موارد وفيرة للتعافي. ويمكن بالتالي لهذه التدخلات المقترحة أن تنهض بالبلدان لتحقيق أهدافها الموضوعة بشأن تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي ، لكنها مقترحة هنا أيضاً لأنها تُنفذ حتى في الميزانيات القائمة للإنفاق على الانتعاش وذلك من خلال إعادة التخصيص وإعادة ترتيب الأولويات. كذلك، تأتي التدخلات المقترحة مصحوبة بمجموعة أدلة تحقق الفعالية.

يكمن الأمل في هذه المرحلة المحورية في تنمية المنطقة في إن استجابة الإنفاق لا تهدف إلى مجرد الانتعاش فحسب، بل تستفيد ايضاً من هذه الفرص لوضع البلدان على مسار تنمية منصفة للنوع الاجتماعي تكون أكثر استدامة وتجعلها قادرة على التأقلم أكثر في مواجهة الصدمات في المستقبل. يتطلب الانتقال إلى هذا المسار تغييراً أكثر تحولاً يتجاوز الاستجابة والتعافي. يقترح الملحق في هذا التقرير مجموعة سياسات عامة يمكنها أن تساعد في تحقيق هذا التحول البراغماتي ويمكنها أن تعمل على تحقيق طموح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

يذكر أن ما نسبته أربع وأربعين في المئة من النساء في المنطقة العربية أن السياسات العامة المحدودة بشأن التوازن بين العمل والحياة تشكل العائق الرئيسي للحصول على وظيفة.

وبالتركيز على التوظيف والنشاط الاقتصادي، تبرز بعض القطاعات بوصفها **أفضل صفقة في التنمية** نظراً إلى إمكانيتها في أن تدر عائدات أعلى وتكون أقل تركيزاً وموزعة بقدر أكبر من المساواة وتكون قادرة على إنشاء عمالة رسمية، وتكون مغطاة بخطط حماية اجتماعية مساهمة. ويوفر خلق الوظائف والنمو الناتج عن الاستثمار في قطاع الرعاية في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دروساً للمنطقة. ولا تتمتع الرعاية حتى الآن كقطاع بمكان بارز في برامج التعافي التي تبنتها الحكومات. وتحمي الجهود المبذولة للحفاظ على توفير الخدمات في مجالي الصحة والتعليم مستخدمي هذه الخدمات، كما أنها تفيد مقدميها ايضاً حيث تتركز القوة العاملة النسائية في هذه المجالات. يتخلف الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص عن المعدلات العالمية ومعدلات المناطق الإقليمية الأخرى. وتعد الاستثمارات في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بنتائج ثلاثية الأبعاد، تجنيها مختلف الجهات الفاعلة المشاركة، بما في ذلك استفادة الطفل من الخدمة، وأسرة الطفل المعيشية عامة وأمه بشكل خاص، بالإضافة إلى مقدم خدمة التعليم المبكر. وفي كل من هذه المستويات، يأتي الإنفاق على برامج التعليم المبكر بعائدات أعلى، ويكون أكثر فعالية في الحصول على نتائج أفضل لاحقاً في الحياة للأطفال المستفيدين ولتصحيح مسار عملية تقديم خدمات جزئية حالياً وغير متكافئة بشدة، مما يخلق عمالة رسمية في قطاع أغلب موظفيه من النساء، ويقطع شوطاً في تصحيح الانحياز في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل وتقليل الضغط على وقت النساء، وبالتالي التأثير على قرارها بشأن الانضمام إلى سوق العمل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما تذكر نسبة 44٪ من النساء في المنطقة السياسات العامة المحدودة بشأن التوازن بين العمل والحياة بأنها تشكل العائق الرئيسي للحصول على الوظيفة.

سن قانون المشتريات المراعي للنوع الاجتماعي

يحدد التقييم الأكثر حداثة لحجم عقود الشراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2013) بنسبة 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتمتع إصلاح قوانين المشتريات كي تكون شاملة أكثر للأعمال التجارية بقيادة المرأة وإمكانية إطلاق العديد من المميزات الأخرى: ويشمل ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بقيادة المرأة حيث أنها أكثر احتمالاً بأن توظف النساء، بما في ذلك في مناصب إدارية عالية، كما أنها ناشطة ومراعية أكثر لحقوق العمال ومنافعهم (لكلا العمال الإناث والذكور).

تكمن الطريقة المنهجية لتعميم المساواة بين النوع الاجتماعي في القطاعات أو الهياكل الأساسية، في سن قوانين للمشتريات مراعية للنوع الاجتماعي.[16] وتشير التجارب في إصلاح قوانين المشتريات العامة في بلدان مختلفة، إلى أنه يمكنها أن تكون فاعلة في الدفع بجدول الأعمال المتعلقة بالمساواة حتى في عقود البناء والقطاعات التقليدية المهيمن عليها الذكور. (رايت وكونلي، 2018). يمكن تصميم قانون المشتريات ايضاً لدعم طبقات معينة من الهياكل الأساسية للأعمال التجارية، مثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في العديد من بلدان المنطقة أصحاب العمل الرئيسيين في القطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن يكونوا بشكل كبير ممن يوظفون النساء، وتكون مساهمتهم كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. لكن عدداً قليل جداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم العربي مملوك من النساء (صندوق النقد الدولي، 2019). كما أن المنطقة تسجل ثاني أدنى مؤشر ريادة أعمال في العالم (المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، 2015). ويهدف إصلاح قوانين المشتريات لتكون أكثر شمولية للأعمال التجارية بقيادة النساء، بزيادة أعدادهن والتعويض عن هذا الاختلال الكبير في سوق العمل. لكن هناك ما هو عرضة للخطر أكثر من الهدف العام للمساواة: حيث تظهر الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية التي أجراها البنك الدولي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيادة المرأة أكثر توجهًا لتوظيف النساء، بما في ذلك المناصب الإدارية العليا، كما انها أكثر نشاطا في التصدير وأكثر مراعاة لحقوق العمال ومنافعهم (لكلا العمال الإناث والذكور) وتتمتع بإمكانية أقل في الحصول على التمويل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يديرها ذكور (الإسكوا 2009).

16 نظر مبدأ تمكين المرأة 5 لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (WEPs 5) فيما يتعلق بمبادئ الأعمال التجارية في سوق العمل.

يرى البنك الدولي بين الشركات التجارية، حتى عندما تكون مؤسسات كبيرة، أن القوة العاملة تميل إلى أن تكون أنثوية أكثر في ظل ملكية وإدارة الإناث. بالتالي، يعد تصحيح التحيز في النوع الاجتماعي الكبير في ريادة الأعمال بإنشاء وظائف لائقة للنساء الماهرات (والتي تمثل نسب مرتفعة من البطالة والعمالة غير الرسمية في المنطقة) إضافة إلى الرجال، ولتعزيز الحسابات الحالية وتوليد التدفقات الواردة من العملة الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها في الوقت الحالي. وتؤكد الدراسات الحديثة حول قطاع تصدير الصناعات المصرية، أنها تتسم بتوظيف أكثر أماناً وأجور أعلى ومهارات مرتفعة ونسبة توظيف إناث أعلى (سعد، 2020).

تقدر الدراسات الأكثر حداثة لعام (2013) أن حجم عقود المشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل ما نسبته 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويجري إعداد عدد من المبادرات الإقليمية لبناء القدرات لإصلاح قطاع المشتريات العام وإنشاء شبكات للتبادل المعرفي وأفضل الممارسات وتنسيق الإصلاحات في مختلف مكونات النظم الإيكولوجية للمشتريات. لا تظهر المساواة بين الجنسين في أي من جهود الإصلاح الإقليمية باعتبارها أحد أحجار الزاوية للإصلاحات. ويتضمن مشروع قانون المشتريات الحديث في لبنان بند واحداً لـ«التنمية الاقتصادية المتوازنة» التي تتضمن «المشاركة الاقتصادية للمرأة»، فيما يذكر قانون المشتريات المعدل حديثاً في المملكة العربية السعودية تكافؤ الفرص لكنه لا يشير بتاتاً إلى المساواة بين الجنسين.

وضع ميزانية تستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي

من الممكن أن تغير عملية وضع ميزانية تستجيب للنوع الاجتماعي السياسة المالية بطرق يمكنها أن تعالج بعض العوامل التي تمنع المرأة عن الانضمام إلى القوة العاملة والتي تديم الفجوة في الأجور بين الجنسين.

تعد المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي وضع ميزانية تستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي. كما اتخذ العديد من البلدان الأخرى إجراءات لوضع ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، بما في ذلك تونس حيث الوزارات القطاعية شرعت بتعميم النوع الاجتماعي في أدائها ومؤشراتها السنوية. كما ان ممارسة قياس أثر وضع ميزانية تستجيب للنوع الاجتماعي وتقييم فعاليتها هو أمر شديد الصعوبة، لذا تبقى الدراسات

المقيمة لتجارب البلدان التي اعتمدت وضع الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ضعيفة وتتألف بشكل كبير من دراسة حالات وطنية. ورغم ذلك، هناك حفنة من النتائج المتسقة نوعاً ما التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسات. فقد أظهر وضع الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أنها:

i. تعزز من الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار بشأن الميزانيات،

ii. تعزز وترفع الوعي بشأن موضوعات النوع الاجتماعي في عملية وضع الميزانية وتوفير بيانات وإحصاءات مراعية للنوع الاجتماعي لتستخدم في المتابعة والدعوة والمناصرة،

iii. تساهم في تغيير الميزانيات والأولويات المتماشية مع المساواة بين الجنسين،

iv. تعزز المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك، مشاركة المرأة الفقيرة،

v. تحسن من تقديم الخدمات في بعض الحالات (كومباز 2013).

بينما تستخلص هذه النتائج من مجموعة أدلة دولية، غير أنها تتطابق مع تجربة المغرب: ويبرز العديد من هذه الإحصاءات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي نتيجة لاعتماد وضع ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي، مما يتطلب من الجهات الفاعلة العامة معايير عالية من الشفافية والمساءلة بشأن جهودهم المبذولة لخفض عدم المساواة بين الجنسين.

محددات الدراسة

ينبغي قراءة التوصيات المبينة أعلاه مع مراعاة المحددات التالية من ناحية البيانات التي تستند إليها:

1. يستعرض هذا التقرير استجابة الاقتصاد الكلي في فترة الستة أشهر الأولى فقط للجائحة.

2. نظراً إلى أن البيانات بشأن حجم العديد من السياسات مفقودة، يرجح أن تقتصر النتائج أدناه في التركيز على مبالغ إنفاق حكومات المنطقة.

3. بعض البيانات للبلدان في المنطقة العربية مفقودة، لا سيما سوريا واليمن.

4. ستتيح نوعية البيانات المتوفرة، خاصة ان كانت مصنفة حسب النوع الاجتماعي جودة اعلى وتوفر تحليلا أكثر دقة. فعلى سبيل المثال، تسمح البيانات بشأن التكوين والمبنية على النوع الاجتماعي للمستفيدين من نظم الحماية الاجتماعية والتعليم خلال فترة الركود في المنطقة العربية بإجراء وصف تفصيلي أكثر للوضع العام.

المراجع

عباس، و. (3 تشرين الأول/أكتوبر2020). عمل مخصص لسوق عمل العالم العربي. صحيفة الخليج تايمز) ، https://www.khaleejtimes.com/business/local/work-cut-out-for-arab-worlds-labour-market.

عبدو، ن. والمصري، س. (آب/أغسطس 2020). لعقد من الأمل وليس التقشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو انتعاش منصف وشامل لمكافحة عدم المساواة. (لجنة أوكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (أوكسفام)) https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621041/bp-mena-inclusive-recovery-260820-en.pdf

أبويلنغا، هـ. (13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020). هل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محاصران في دائرة مفرغة؟ السعي للحصول على الأمن المائي ما بعد كوفيد-19. منتدى المياه العالمي. https://globalwaterforum.org/2020/11/06/is-the-middle-east-and-north-africa-region-trapped-in-a-vicious-cycle-seeking-water-security-beyond-covid-19/.

آدمس – براسل، أ.، بونيفا، ت.، غولن، م.، وراو سي. (أيلول/سبتمبر 2020). عدم المساواة في أثر صدمة فيروس كورونا: أدلة من دراسات استقصائية في الوقت الحقيقي. مجلة الاقتصادات العامة، 189، 104245. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0047272720301092

الدجاني، هـ.، بنيت، د.، أورسر، ب.، رامبو، ك.أ.، وتوماس، م. (10 كانون الأول/ديسمبر 2020). النهوض بتعليم المؤسسات للمرأة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. رؤى مجموعة العشرين. https://www.g20-insights.org/policy_briefs/advancing-enterprise-education-for-women-in-science-technology-engineering-and-mathematics-stem-among-mena-countries/#:~:text=Many%20Arab%20countries%20are%20global,economies%20(UNESCO%2C%202015).&text=The%20absence%20of%20enterprise%20education%20in%20STEM%20disciplines%20also%20plays%20a%20role.

علايلي، أ. (1 كانون الأول/ديسمبر 2020). يضخم كوفيد-19 عدم المساواة بين الجنسين القائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المقياس العربي. https://www.arabbarometer.org/2020/12/covid-19-magnifies-pre-existing-gender-inequalities-in-mena/.

العشي، هـ. (10 تشرين الثاني 2020). كوفيد–19 وتكثيف سياسات تأميم القوة العاملة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المبادرة العربية للإصلاح. https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_en_covid-19-and-the-intensification-of-the-gcc-workforce-nationalization-policies_14948.pdf?ver=20a05fbeed061449a3aeea30d1b0a60c.

ألفارادو ميرينو، ج.، سكرايفر، س.، ميولر، ج.ل.، أوبراين – ميلن، ل.، فني، أ.ب.، ودوفوري، ن. (28 تشرين الأول/أكتوبر 2019). التكاليف الصحية والاقتصادية للعنف ضد المرأة والفتاة المقدمة للناجيات، وأسرهن ومجتمعاتهن في غانا. في الصحة العامة في البلدان النامية – التحديات والفرص. إنتك أوبن. https://www.intechopen.com/books/public-health-in-developing-countries-challenges-and-opportunities/the-health-and-economic-costs-of-violence-against-women-and-girls-on-survivors-their-families-and-co

عرب نيوز. (12 تموز/يوليو 2020). تعلق أبو ظبي سداد خدمة الدين للبلدان والشركات. Arab News. (2020, July 12). Abu Dhabi fund suspends debt service repayments for countries, companies. https://www.arabnews.com/node/1703556/business-economy.

عرب نيوز. (31 تشرين الأول/أكتوبر 2020). تصطف النساء الحاذقات في التكنولوجيا للتغلب على الشعور بالحزن في الوظائف في العالم العربي. https://www.arabnews.com/node/1756456/business-economy.

عراجي، س.، بيسي، أو (4 كانون الأول/ديسمبر 2019). الملف القطري بشأن التوظيف والعمل اللائق في فلسطين. المبادرة العربية للإصلاح. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/12/ESCWA_E_EDID_2019.CP_2.pdf

بارغاين، أ.، وم. لو بو (2020). المكاسب الاقتصادية لسد فجوة التوظيف القائمة على نوع الجنس: أدلة من المغرب. هيئة الأمم المتحدة للمرأة – ورقة عمل على نطاق أوسع 79/2021. جرى الدخول إليه في 2 أيلول/سبتمبر، 2021. https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/Publications/Working-paper/PDF/wp2021-79-economic-gains-closing-gender-gap-Morocco.pdf.

برقاوي، ب. (30 تشرين الأول/أكتوبر 2020). النعمة المقنعة: تجد المرأة العربية العمل التكنولوجي خلال الجائحة. ذي كريستشان ساينس مونيتور. https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2020/1030/Blessing-in-disguise-Arab-women-find-tech-jobs-during-pandemic.

برقاوي، ب. (30 تشرين الأول/أكتوبر 2020). النعمة المقنعة: تجد المرأة العربية العمل التكنولوجي خلال الجائحة. ذي كريستشان ساينس مونيتور. (https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2020/1030/Blessing-in-disguise-Arab-women-find-tech-jobs-during-pandemic.

بولتون، ب.، بوكهايت، ل.س.، غورينتشاس، ب.أ.، غولاتي، ج.م.، هسيه، س.ت.، بانيتزا، ي، وودر دي مورو، ب. (نيسان/أبريل 2020). ولد بدافع الضرورة: دين مجمد من أجل كوفيد-19. الاقتصاديات من أجل الازدهار الشامل. https://econfip.org/policy-briefs/born-out-of-necessity-a-debt-standstill-for-covid-19/

بوني، ف.، فانك، ج.، وتشن، م. (كانون الثاني/يناير 2019). المرأة والرجل في الاقتصاد غير الرسمي: ملخص إحصائي. مكتب العمل الدولي، جنيف. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf.

بروم، د. (22 نيسان/أبريل 2020). كشف فيروس كورونا عن الفجوة في التكنولوجيا الرقمية كما لم يحدث من قبل. المنتدى الاقتصادي العربي. https://www.weforum.org/agenda/2020/04/coronavirus-covid-19-pandemic-digital-divide-internet-data-broadband-mobbile/.

بوركي، ت. (آب/أغسطس 2020). الأثر غير المباشر لكوفيد-19 على المرأة. ذي لانست، 9(20) . https://www.thelancet.com/journals/laninf/article/PIIS1473-3099(20)30568-5/fulltext.

تشارمس، ج. (2019). عمل الرعاية غير المأجور وسوق العمل. تحليل لبيانات استخدام الوقت استناداً إلى التجميع العالمي الحديث لدراسات استخدام الوقت الاستقصائية. جنيف: منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_732791.pdf

كومباز، ف.، كافييرو، س.، وسانشيز، م.ف. (2020). أثروضع الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية (رقم 977). تقرير مركز المساعدة في مركز موارد الإدارة والتنمية الاجتماعية. http://gsdrc.org/docs/open/hdq977.pdf

كونتي، ف.، س. وسانشز، م.ف. (2020) محاكاة سوء التغذية خلال الانكماش الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org/3/ca8815en/CA8815EN.pdf

دو هينو، ج.، هيملوايت، س.، لابنييفسكا، ز.، وبيرونس، د. (آذار/مارس 2016). الاستثمار في الاقتصاد الرعائي. تحليل جنساني لحافز التوظيف في سبعة بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/care_economy_en.pdf

دنيس، إ.إ.، مارتن، ج.د.، ووود، ر. (2017). استخدام وسائط الإعلام في الشرق الأوسط، 2017: دراسة استقصائية لسبعة شعوب. جامعة نورثوسترن في قطر. مسترجع www.mideastmedia.org/survey/2017.

دوفوري، ن.، أتوا، س.، ماركوس، م.أ.، العدلي، ن.، ماجد، و.، حداد، ج.، وغضالله، م. (2015). تكلفة مصر الاقتصادية للدراسة الاستقصائية للعنف القائم على نوع الجنس (2015 ECGBVS). صندوق الأمم المتحدة للسكان. https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf

إيكوأكتو (6 كانون الثاني/يناير 2021). انتعاش الضمان وأكسيجين الضمان: 86.008 ائتمانات ممنوحة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. https://www.ecoactu.ma/damane-relance-et-damane-oxygene/.

صحيفة مصر المستقلة، مصر البلد # 1 في الشرق الأوسط في دعم المرأة خلال جائحة فيروس كورونا: تقرير الأمم المتحدة، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020. https://egyptindependent.com/egypt-1-country-in-middle-east-to-support-women-during-coronavirus-un-report/, تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021

مجلة مصر اليوم، «يصدر المجلس القومي للمرأة الطبعة الثانية لمتتبع السياسات الكاملة للمرأة بشأن برامج الاستجابة في ظل الجائحة،» 25 كانون الثاني/يناير 2021، https://www.egypttoday.com/Article/1/96839/NCW-issues-2nd-edition-of-Egypt-s-full-women-policy, تم الدخول إليها في 11 أيار/مايو 2021.

المصطفى، ب.، (آب/أغسطس 2020). تقييم فقدان الوظائف والحد الأدنى للنمو الاقتصادي المطلوب لإنشاء وظائف في أسواق العمل العربية. صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2020/en/Assessing_job_losses_due%20to%20the%20Coronavirus%20Pandemic%2020and%20the%20%29%28COVID-19%minimum%20required%20economic%20growth%20for%20job%20creation%20in%20the%20Arab%20labour%20markets.pdf

المصطفى، ب. (2020). مضاعفات نفقات الحكومة في ظل تأرجح سعر النفط. صندوق النقد العربي. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%5Blanguage%5D/Government%20Expenditure%20Multipliers%20Under%20Oil%20Price%20Swings.pdf

إسبينوزا، ر. (3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020). الرصد المالي لتشرين الأول/أكتوبر، الفصل 2. الشؤون المالية لصندوق النقد الدولي، https://www.jvi.org/fileadmin/jvi_20WR17-Nov03/JVI_/files/News/2020Presentation_Fall_FM_Ch2_10272020.pdf

المفوضية الأوروبية، «تنفيذ قرار المفوضية تاريخ27/7/2020 بشأن التدابير الخاصة لصالح مصر لعام 2020،" https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/default/files/c_2020_4973_egypt_sm_2020_merged_document.pdf, تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2020). الآثار الجنسانية لكوفيد-19 والاستجابات السياسية المتكافئة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca9198en

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. وضع الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019. الحماية من التباطؤ الاقتصادي وفترات الركود. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

جنتيليني، ي.، ألمنفي، م.، أورتون، آي.، ودايل، ب.، فيرويكا لوبز، أ.، وزفار، ي.، (10 تموز/يوليو 2020). الحماية الاجتماعية واستجابة الوظائف لكوفيد-19: استعراض في الوقت الحقيقي للتدابير القطرية. البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33635

تمويل صندوق النقد الدولي وتخفيف خدمة الدين. صندوق النقد الدولي (6 أيار/مايو 2021). https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker.

معهد التمويل، مشروع قانون المشتريات العامة في لبنان، http://www.institutdesfinances.gov.lb/PP-Draft-Law-/06/wp-content/uploads/2020/Feb2020-english-translation-WITH-RL.pdf, استرجع في 11 أيار/مايو 2021

المركز الدولي للتنمية. (6 تشرين الأول/أكتوبر 2020). آلية متابعة سياسة الاستجابة لكوفيد-19. https://www./theigc.org/covid-19/tracker.

منظمة العمل الدولية. (4أيار/مايو 2020). تعزيز العمل اللائق للمرأة من خلال سياسات تنمية شاملة واستثمارات في مجال الرعاية. https://www.ilo.org/employment/about/news/WCMS_741946/lang--en/index.htm.

مكتب العمل الدولي. (2012). اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2012. منشورات منظمة العمل https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_180976.pdf

صندوق النقد الدولي. (1 تشرين الأول/أكتوبر 2020). نظرة اقتصادية إقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. https://www.imf.org/en/Publications/REO/regional-economic-/14/10/MECA/Issues/2020outlook-menap-cca.

صندوق النقد الدولي. (6 أيار/مايو 2021). المساعدة المالية لكوفيد-19 وتخفيف خدمة الدين. https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker.

صندوق النقد الدولي. (لا تاريخ محدد). استجابات السياسات لكوفيد-19. https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#B.

خميس، س. وكامبل، إ. (27 أيلول/سبتمبر 2020). قصور في المعلومات في وباء المعلومات: الفجوة الرقمية الجنسانية، المرأة العربية وجائحة كوفيد-19. أراب ميديا أند سوسايتي. - https://www.arabmediasociety.com/info-deficiency-in-an-infodemic-the-gender-digital-gap-arab-women-and-the-covid-19-pandemic/#_ftn31.

لوميو، ت.، ميليغان، ك.، شيرل، ت.، وسكوترود، م. (24 حزيران/يونيو 2020). الآثار الأولية لجائحة كوفيد-19 على سوق العمل الكندي. السياسات العامة الكندية،46(S1), S55-S65 https://www.utpjournals.press/doi/049-full/10.3138/cpp.2020

مادوفيتش، م. وبوش، د. (22 تشرين الأول/أكتوبر 2020). تضع الاستجابة العدائية للصحة العامة والأزمة الاقتصادية المرأة على حافة الهاوية مع مماطلة تعافي العمالة. مركز التقدم الأمريكي. https://www.americanprogress.org/issues/economy/shambolic-/492179/22/10/reports/2020response-public-health-economic-crisis-women-brink-job-recovery-stalls/.

ميديانت، «ملف مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في تونس»، 11 شباط/فبراير 2020. تم الدخول إليه في2 أيلول/سبتمبر2021 . https://www.medianet.tn/fr/actualites/detail/profils-des-utilisateurs-des-reseaux-sociaux-en-tunisie-/all/1

ميتال، س. وسينغ، ت. (27 تموز/يوليو 2020). العنف القائم على نوع الجنس خلال جائحة كوفيد-19: استعراض صغير. فرونتييرز. https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fgwh.2020.00004/full.

مورن، ف وواندال، إ. (لا تاريخ محدد). مرونة التوظيف للنمو الاقتصادي: دراسة شاملة للاتجاهات والمحددات للأعوام 2000-2017. جامعة غوثنبرغ. https://gupea./1/61745/ub.gu.se/bitstream/2077gupea_2077_61745_1.pdf

استجابات سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لفيروس كورونا (كوفيد-19). (27 أيار/مايو 2020). «تجميد الديون» للبلدان الأكثر فقراً: ما مدى ما يتعرض للخطر؟ https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/a-debt-standstill-for-the-poorest-countries-how-much-is-at-stake-/462eabd8.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . (2016). تعزيز الإدارة والتنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل نمو أقوى وشامل. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/strengthening-governance-and-

competitiveness-in-the-mena-region-for-stronger-and-more-inclusive-growth_9789264265677-en;jsessionid=PadX4B177-5-240-K9ukYGofqIEZrotCAP.ip-10

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (6 أيار/مايو 2020). أزمات كوفيد-19 في المغرب. https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Morocco.pdf

أورتيز، آي.، تشودوري. أ، دوران – فالفردي، فـ.، مظفر، ت.، و يوربان، س. (2012). المجال المالي للحماية الاجتماعية: كتيب إرشادي لتقييم الخيارات المالية، منظمة العمل الدولية. https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=55694

ريفز، أ. باسو، س.، ماكي، م، مايسنر، س.، وستاكلر، د. (23 أيلول/سبتمبر 2013). هل يعزز الاستثمار في القطاع الصحي النمو الاقتصادي او يعيقه؟ العولمة والصحة، 9(43). https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/1744-8603-9-43.

روشا، ن.، وونكلر، د. (كانون الأول/ديسمبر 2019) التجارة ومشاركة العمالة النسائية: حقائق نمطية باستخدام مجموعة بيانات عالمية. البنك الدولي. http://documents1.worldbank.org/curated/en/193111577420193090/pdf/Trade-and-Female-Labour-Participation-Stylized-Facts-Using-a-Global-Dataset.pdf

سعد، أيهب، 2020، «الأداء الاستثنائي للمصدرين ونتائج سوق العمل: أدلة من شركات مصرية، «الاقتصاد التطبيقي، المجلد 52، رقم 36، 3975-3965Saad, Ayhab, 2020, "The exceptional performance of exporters and labour market outcomes: evidence from Egyptian firms," Applied Economics, Vol. 52, No. 36, 3965-3975.

سرنجي، ن.، وبونن، ج.، (6 أيلول/سبتمبر 2017). السياسة المالية بشأن الإنفاق الاجتماعي العام والتنمية البشرية في البلدان العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/fiscal_policy_on_public_social_spending_and_human_development_in_arab_countries_0.pdf

سرنجي، ن.، أبو إسماعيل، ك.، وعراجي، س. (2017). إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/rethinking-fiscal-policy-arab-region-summary-english.pdf

البوابة الوطنية السعودية للخدمات الوطنية، العطاءات والمشتريات، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/e-Procurement, نيسان/أبريل 2021، استرجع في 11 أيار/مايو 2021.

شميدوبر، ج.، باوند، ج.، كياو، ب.، (2020). كوفيد-19: قنوات الانتقال إلى الغذاء والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://doi.org/10.4060/ca8430en

ست، أ.، (12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). المساواة بين النوعين الاجتماعيين والنمو الشامل. عرض منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---ifp_skills/documents/presentation/wcms_729757.pdf

ستاكلر، د.، ريفز، أ.، وماكي، م. (2017). المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية: طبيعتها وما سبب أهميتها للسياسات الصحية في أوروبا. المجلة الاسكندنافية للصحة العامة، 45 (18_ ملحق)، 21-17. https://doi.org/10.1177/1403494817707124

الأسبوعية العربية. (30 تشرين الأول/أكتوبر 2020). توفر المهارات الرقمية للمرأة العربية فرصاً في ظل الجائحة. https://thearabweekly.com/digital-skills-provide-arab-women-opportunities-amid-pandemic.

البنك الدولي. (2020). مشروع الراس المال البشري. https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital#Index.

البنك الدولي (لا تاريخ محدد). النفقات الصحية الحالية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) – جمهورية مصر العربية. https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.CHEX.GD.ZS?locations=EG.

توفيغيان، س.ن.، وماجا، س. (9 أيار/مايو 2017). رؤية جديدة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مدونات البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/arabvoices/new-vision-early-childhood-education-mena.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مستكشف بيانات جائحة كوفيد-19 (https://data.humdata.org/event/covid-19، تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (16 أيلول/سبتمبر 2020). كوفيد-19 وعواقبه الاقتصادية على المرأة: القصة وراء الأرقام. https://www.unwomen.org/en/news/feature-covid-19-economic-/9/stories/2020impacts-on-women.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). أثر كوفيد-19 على المساواة بين النوعين الاجتماعيين في المنطقة العربية. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/impact%20of%20covid%20/04/publications/2020on%20gender%20equality%20-%20policy%20brief.pdf?la=en&vs=4414

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). دور الاقتصاد الرعائي في تعزيز المساواة بين النوعين الاجتماعيين. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/the-role-of-the-care-/12/publications/2020economy-in-promoting-gender-equality

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (لا تاريخ محدد). وقائع وأرقام. https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/commission-on-the-status-of-women-2012/facts-and-figures

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (لا تاريخ محدد). المشتريات المراعية للاعتبارات الجنسانية. https://www.unwomen.org/en/about-us/procurement/gender-responsive-procurement.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (لا تاريخ محدد). جائحة الظل: العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد-19. https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/in-focus-gender-equality-in-covid-19-response/violence-against-women-during-covid-19

منصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (15 نيسان/أبريل 2021). متتبع الاستجابة الجنسانية العالمية لكوفيد-19. https://data.undp.org/gendertracker/.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة، متتبع الحوافز لكوفيد-19، المرصد العالمي لسياسات الاستجابة بشأن الحماية الاجتماعية، https://tracker.unescwa.org/index, تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021.

الأمم المتحدة. (تموز/يوليو 2020). أثر كوفيد-19 على المنطقة العربية. فرصة لإعادة بناء افضل. https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf.

الأمم المتحدة (2020). تخفيف أثر كوفيد-19: الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. https://digitallibrary.un.org/record/3873714?ln=en

الأمم المتحدة. (2020).). تخفيف أثر كوفيد-19: الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية https://-digitallibrary.un.org/record/3873714/files/en_20covid-19_poverty.PDF_00119

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. (لا تاريخ محدد). الهياكل الأساسية للمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة. https://content.unops.org/publications/UNOPS-Infrastructure-for-Gender-Equality-and-the-Empowerment-of-women.pdf?mtime=20200701120805

فان دورسن، أ.ج.، وفان ديجك، ج.أ.، (2019). ينتقل المستوى الأول للفجوة الرقمية من أوجه عدم المساواة في إمكانية الوصول المادية إلى أوجه عدم المساواة في إمكانية الوصول المالية. وسائط الإعلام الجديدة والمجتمع، 21(2)، 354-375. https://doi.org/10.1177/1461444818797082

ونهام، س.، سميث، ج.، دايفس، س.إ.، فنغ، هـ.، غريبان، ك.أ.، هارمان، س.، ... مورغان، ر. (8 تموز/يوليو 2020). المرأة هي الأكثر تأثراً بالجائحات – دروس من تفشيات ماضية. الطبيعة، 583، 189-194. https://www.nature.com/articles/d41586-020-02006-z.

مكتب برنامج الأغذية العالمي لشؤون النوعين الاجتماعيين. (2020). القوة للمساواة بين النوعين الاجتماعيين من أجل الأمن الغذائي: سد فجوة بيانات جنسانية أخرى بتدبير كمي جديد. https://www.wfp.org/publications/power-gender-equality-food-security

«بمَ تخبرنا الأدلة العالمية عن الاستجابة للمساعدة الاجتماعية للصدمات الخارجية الكبيرة في مصر؟» موجز الحلقة الدراسية، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أدلة عالمية لسلسلة الحلقات الدراسية الضوئية لمصر: تعاون بين يونيسف مصر ومختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر في الجامعة الأمريكية في القاهرة. https://www.unicef.org/egypt/media/6166/file/what%20does%20global%20evidence%20tell%20us%20about%20social%20assistance%20response%20to%20large%20external%20shocks%20in%20egypt?.pdf, تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021.

وتزل، ج.، مادغفكار، أ. مانييكا، ج.، إلنغرود، ك.، هانت، ف.، وكريشنان، م. (أيار/مايو 2016). توفير قوة تحقيق المساواة: نحو مجتمع أكثر مساواة للنوعين الاجتماعيين. معهد ماكنزي العالمي. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/employment%20and%20growth/realizing%20gender%2020%20trillion%20economic%20%equalitys%2012opportunity/delivering-the-power-of-parity.pdf

المرأة، الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول المتصل (شباط/فبراير 2018). التقرير بشأن فجوة الهاتف القائمة على نوع الجنس 2018. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/04/GSMA_The_Mobile_Gender_Gap_Report_2018_32pp_WEBv7.pdf

البنك الدولي، قصة برنامج التحويل النقدي لتكافل وكرامة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2018/11/15/the-story-of-takaful-and-karama-cash-transfer-program, accessed May 11, 2021.

البنك الدولي، تكافل وكرامة: مشروع شبكة سلامة اجتماعية يعزز تمكين المرأة المصرية والرأس المال البشري، https://www.worldbank.org/en/results/2020/11/17/takaful-and-karama-a-social-safety-net-project-that-promotes-egyptian-women-empowerment-and-human-capital, November 17, 2020, accessed May 11, 2021.

قاعدة بيانات النفقات الصحية العالمية لمنظمة الصحة العالمية، https://apps.who.int/nha/database, تم الدخول إليه في 11 أيار/مايو 2021

رايت، ت.، كونلي، هـ. (2020). تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع البناء من خلال المشتريات العامة: الاستخدام الفعال لنظام الاستجابة. الديمقراطية الاقتصادية والصناعية، 41(4)، 975-996. https://doi.org/10.1177/0143831X17745979

كلية يال للإدارة، برنامج بشأن الاستقرار المالي، تصور متتبع الاستجابة المالية لكوفيد-19، https://som.yale.edu/faculty-research-centers/centers-initiatives/program-on-financial-stability/covid-19-tracker، استرجع في 11 أيار/مايو 2021.

المرفق 1:
الإجراءات المتوسطة الأجل

يكون الحجم العام لمجموعة استجابة الحكومة في فترة الستة أشهر الأولى من الجائحة مرهونة بقدرتها على التفاعل على أساس قصير الأجل، من خلال تأمين الموارد بسرعة والتي كانت غير مستغلة أو مخصصة لأهداف أخرى. ويتم تبادل الحافز للإنفاق المتزايد بين كافة الدول المختلفة في المنطقة: والحد من الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي تسببت به الجائحة، وتدابير الصحة العامة التي تبعت سياسات احتواء المرض. ومن خلال محاولة تخفيف هذه الخسائر، يمكن تقييد مجال توسيع حيز النفقات المالية على المدى القصير مؤسسياً واقتصادياً وسياسياً. فتم صرف الحوافز للسيطرة على الأضرار والقيود المشتركة للملاءة والاستدامة، لكن هذه المحاولة تقترح مبادئ تخصيص تكون مراعية اكثر للتكاليف الاقتصادية التي فرضتها الجائحة.

داخل الملف المالي: إعادة مواءمة الاستثمارات

في ظل محدودية الإطار المالي المتوفر، ينبغي ألا يكون الهدف استعادة الوضع السابق للأزمة، بل استخدام فرصة التخصيص لتخفيف الخسائر المفروضة من الأزمة وتصحيح بعض التحيزات والإخفاقات القائمة والنهوض بالأهداف الوطنية في الوقت نفسه.

تعد النفقات الاجتماعية العامة (باستثناء النفقات الصحية)، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، هي الأدنى عالمياً في المنطقة العربية، بينما يعتبر الطابع غير الرسمي هو الأعلى. ومع ذلك، لم يتطابق مجموع الإنفاق على الحماية الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والأمن الغذائي مع الإنفاق على المحافظة على النشاط الاقتصادي. وفيما شاهدنا بعض الإنفاق على الخدمات الصحية في فترة الستة أشهر الأولى من الجائحة، كان هناك اهتمام أقل بكثير مولى للإنفاق على التعليم.

يعتبر واحدًا من أهم القطاعات التقليدية للتحفيز والذي يرجح أن يبرز في جهود التعافي المقبلة، هو الاستثمار في البنى التحتية التي اتضح انها تتمتع بإمكانية إنشاء فرص عمل بدرجة أكبر، لا سيما للوظائف الرسمية. كما يمكن أن تكون الاستثمارات في البنى التحتية أيضاً الجنسين

وتستكمل بشكل أفضل الاستراتيجيات لاقتصاد الرعاية، من خلال جهود قانونية وإدارية لمعالجة بعض الاختلالات الهيكلية: مثل الاستثمار في دراسات استقصائية وطنية لاستخدام الوقت، إصلاح سياسات إجازة الأمومة، ومعالجة نوعية العمل على نطاق أوسع، إلى جانب التخطيط لخيارات رعاية طويلة الأجل. يبشر التنفيذ المقبل لبعض أدوات سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية المشتركة في العديد من البلدان في المنطقة بالخير فيما يتعلق بتطوير الصلات بين العمل اللائق للمرأة والاستثمارات في اقتصاد الرعاية. تعتبر خيارات التمويل بتعزيز الحماية الاجتماعية معروفة، ويكمن التحدي في وضع سياسات مراعية للنوع الاجتماعي في الجهود المبذولة لتوسيع نطاق المجال المالي.

دفع الملف المالي إلى الأمام: توسيع نطاق المجال المالي

يتوقع أن ينمو الدين العام وأن تنمو معه فوائد الدين لعدة أعوام تالية، إن لم تتخذ تدابير محددة لإعادة الهيكلة المالية لاستحقاق الدين وإدارة ملفاته. وتظهر البيانات الموجزة في الجدول (أ1) أدناه والمستقاة من طبعة كانون الثاني/يناير 2021 من آفاق الاقتصاد العالمي، أنه في كل بلاد المنطقة تقريباً، زاد الدين العام الإجمالي عام 2020 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة كبيرة في حالة بعض البلدان.

	2019	2020	معدل نمو الدين/ الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	46.3	57.2	٪23.6
البحرين	103.4	128.3	٪24.1
مصر	83.8	86.6	٪3.3
العراق	46.9	68.3	٪45.5
الأردن	78.0	88.4	٪13.3
الكويت	11.8	19.3	٪63.6
لبنان	174.5	171.7	٪-1.6
المغرب	65.8	76.9	٪16.9
عمان	63.1	81.5	٪29.3
قطر	56.2	68.1	٪21.1
المملكة العربية السعودية	22.8	33.4	٪46.6
تونس	72.3	84.8	٪17.2
الإمارات العربية المتحدة	27.3	36.9	٪35.4
الضفة الغربية وغزة	34.6	44.2	٪27.7

علقت بعض البلدان الدائنة في المنطقة خدمة الدين، واستفاد البعض الآخر مثل مصر والأردن وتونس من أدوات التمويل السريع من صندوق النقد الدولي. كما كان هناك عدة دعوات لتجميد خدمة الدين. لكن هذه الاستراحات المؤقتة لا تعالج الاختلالات الهيكلية في المجالات المالية للعديد من البلدان في المنطقة، كما يبقى حجمها بشكل مؤسف غير كاف:

وتفيد لجنة أكسفورد الإغاثة في حالات المجاعة (أوكسفام) أنه وفي الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020، شكلت زيادة ثروة أصحاب المليارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعفي تمويل صندوق النقد الدولي لحالات الطوارئ للمنطقة، وخمس مرات حجم النداء الإنساني للأمم المتحدة بشأن كوفيد-19.

ويشير استقطاب الثروات السريع هذا في المنطقة إلى جانب آخر من الاختلال في السياسة المالية التي تضيّق ايضاً المجال المالي لصانعي السياسات وهيكل الإيرادات الحكومية. ففي كل بلد في المنطقة، لا تزال الحكومات تعتمد في المقام الأول على ضرائب الاستهلاك والضرائب غير المباشرة والرسوم كإيرادات، والتي تميل جميعها إلى إنشاء أثر تراجعي على الدخل، وتشكل بالتالي عبئاً أكبر على الفئات المحرومة، بما في ذلك المرأة. يشكل الدخل وضرائب الثروة أقل من نسبة 50٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في كل بلد، وحتى بهذه الأشكال من فرض الضرائب، هناك متسع كبير لأنظمة أكثر تقدمية كانت الإصلاحات المالية جارية في المنطقة حتى قبل الجائحة، لكن فقط البعض منها تضمن توسيع نطاق الإيرادات الضريبية (صندوق النقد الدولي 2018 – بورفيلد وآخرون). وعدد قليل منها تضمن سياسات لتحسين تقدم الإيرادات والذي يمكنه أيضاً أن يقطع شوطاً طويلاً للحد من عدم المساواة بين النوع الاجتماعي. يرجح أن هذه الإصلاحات توقفت، إن لم يتم التخلي عنها نتيجة الجائحة، مع أنها أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما يمكن الدفع لوضع ميزانية قائمة على أساس النوع الاجتماعي في الاستجابة المتوسطة الأجل أن يساعد الحكومات في تحقيق أهدافها العامة في الحماية الاجتماعية، لا سيما في وقت تتحمل فيه المرأة عبء تكاليف غير متناسب. لكن ومع الضغط لزيادة إيرادات الحكومة التي ستسود على المدى المتوسط، سيساعد جانب إيرادات الميزانية القائمة على أساس النوع الاجتماعي والتي أهملت حتى الآن، في ضمان عدم توسيع نطاق المجال المالي على حساب التكافؤ بين الجنسين.

المرفق 2: الوظائف الناشئة من خلال الإنفاق التحفيزي والذي تستفيد منه المرأة

	وظائف أنشئت من خلال الإنفاق التحفيزي	الوظائف التي تفيد المرأة	% من الوظائف التي تفيد المرأة
الجزائر	1,332,677	304,688	٪22,86
البحرين	1,023,493	206,901	٪20,21
مصر	2,167,970	594,238	٪27,40
العراق	8,154	983	٪12,05
الأردن	242,736	54,433	٪22,42
الكويت	30,453	8,869	٪29,12
المغرب	1,215,151	240,139	٪19,76
عمان	1,494,392	112,239	٪7,51
قطر	617,308	71,382	٪11,56
المملكة العربية السعودية	2,145,289	301,128	٪14,03
تونس	149,552	157,427	٪22,37
الإمارات العربية المتحدة	10,017,421	33,464	٪17,83
دولة فلسطين	51,862	1,786,390	٪19,52

انطلاقا من رؤية المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تعمل "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال كشركاء ومستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن.

من خلال إعمال حقوق المرأة في صميم جميع جهودها، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنسق جهود منظومة الأمم المتحدة لضمان ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى أفعال في جميع أنحاء العالم وتوفر الهيئة قيادة قوية ومتماسكة لدعم أولويات الدول الأعضاء وجهودها وبناء شراكات فعالة مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان على قضايا المشاركة السياسية للمرأة وسلام المرأة وأمنها وتمكين المرأة اقتصادياً وتغيير الأعراف الإجتماعية حول النوع الاجتماعي والرجولة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المكتب الإقليمي للدول العربية
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر

arabstates.unwomen.org
www.facebook.com/unwomenarabic
www.twitter.com/unwomenarabic
www.flickr.com/unwomen arabstates
www.instagram.com/unwomenarabic

السويد
Sverige

من الشعب الياباني
From the People of Japan